Dirasat, Human and Social Sciences, Volume 49, No. 5, 2022

Deanship of Scientific Research

Political Relations between the Federal Republic of Germany and Israel (1965-1969)

Abdulmajeed Al-Shunnaq*

Department of History, Faculty of Arts, The University of Jordan, Amman Jordan.

Received: 11/4/2021
Revised: 15/5/2021
Accepted: 22/6/2021
Published: 15/9/2022

* *Corresponding author:*
abdelshannag@ju.edu.jo

Citation: Al-Shunnaq, A. (2022). Political Relations between the Federal Republic of Germany and Israel (1965-1969) . *Dirasat: Human and Social Sciences*, *49*(5), 132–149. https://doi.org/10.35516/hum.v49i5.2769

© 2022 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

The study dealt with the German Federal Israeli political relations since the political recognition and the exchange of diplomatic representation on May 12, 1965, and the timing of the political recognition on this date is considered a gift to Israel on the seventeenth anniversary of its founding.

The study focused on the development of bilateral political relations from 1965-1969 due to the exchange of power when the leader of the Social Democratic Party, Willy Brandt, formed the government for the first time in contemporary German history. The study addressed the research questions, which are what are the political factors that led to political recognition and the exchange of diplomatic representation and at the highest the level of how the internal German policy affected the bilateral relations between the two countries, and whether the German – Israeli political relations could be considered special and distinct relations on Germany's relations with any other country, especially during the Israeli aggression on the Arabs in 1967, and the study proved that there are many factors affecting the continuity of development in relations for what it presented the successive German government until 1969 provided finaneial, economic and other assistance for the benefit of the Israeli side and without the slightest consideration of its negative impact on German Arab relations, and the study highlighted the support of the Federal Republic of Germany with Israel during its aggression against Egypt, Jordan and Syria in June 1967, noting that it was the expansionist goals of Israel.

Keywords: Federal Republic of Germany, Israel, political relations, military aid.

العلاقات السياسية بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وإسرائيل 1965-1969م

عبد المجيد الشناق*

قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

ملخّص

تناولت الدراسة العلاقات الألمانية الاتحادية الإسرائيلية السياسية منذ الاعتراف السياسي، وتبادل التمثيل الدبلوماسي في 12 أيار 1965م، ويعدُّ توقيت الاعتراف السياسي بهذا الموعد هدية لإسرائيل في ذكرى تأسيسها السابعة عشر.

وركزت الدراسة على تطور العلاقات السياسية الثنائية منذ 1965 حتى 1969م، وذلك بسبب تبادل السلطة عندما شكل زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي فيلي براندت Willy Brandt الحكومة لأول مرة في تاريخ ألمانيا المعاصر. وعالجت الدراسة أسئلة البحث، وهي:

ما العوامل السياسية التي أدت إلى الاعتراف السياسي، وتبادل التمثيل الدبلوماسي وعلى أعلى مستوى؟ كيف أثرت السياسة الداخلية الألمانية في العلاقات الثنائية بين البلدين؟ هل يمكن عدُّ العلاقات السياسية الألمانية الإسرائيلية علاقات خاصة ومتميزة عن علاقات ألمانيا مع أي دولة أخرى، وخاصة خلال العدوان الإسرائيلي على العرب 1967م؟

وأثبتت الدراسة أن هنالك العديد من العوامل المؤثرة في استمرارية التطور في العلاقات، لما قدمته الحكومات الألمانية المتعاقبة حتى عام 1969م من تقديم المساعدات المالية، والاقتصادية، وغيرها لصالح الطرف الإسرائيلي، ودون أدنى اعتبار لتأثيرها السلبي على العلاقات الألمانية العربية. وأبرزت الدراسة وقوف ألمانيا الاتحادية إلى جانب إسرائيل خلال عدوانها على مصر والأردن وسوريا في حزيران 1967م، علمًا أنها كانت الأهداف التوسعية لإسرائيل.

الكلمات الدالة: ألمانيا الاتحادية، إسرائيل، علاقات سياسية ومساعدات عسكرية.

المقدمة:

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل تاريخ العلاقات الألمانية الإسرائيلية بعد تبادل التمثيل الدبلوماسي عام 1965م، وصولًا إلى انتهاء حكومة التحالف الكبير بقيادة كيسنجر عام 1969م، ويتناول البحث من خلال التحليل أثر العلاقات الألمانية الإسرائيلية في العلاقات العربية الألمانية؛ خصوصًا بعد حرب 1967م. وتكمن أهمية البحث في أن أحدًا من الباحثين العرب لم يتناول بالدراسة والتحليل تاريخ العلاقات الألمانية الإسرائيلية، كذلك أن أحدًا لم يتطرق لفترة الدراسة على وجه الخصوص، وهي الفترة الممتدة من تاريخ تبادل التمثيل الدبلوماسي، وصولًا لنهاية حكم التحالف الكبير في ألمانيا.

يقوم البحث على منهج البحث التاريخي التحليلي، حيث يتناول العلاقات بين الدولتين، وتحليل مواقف البلدين وفق المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية لكل منهما، وتكمن أسئلة الدراسة بالآتي:

1. ما هي العوامل السياسية التي أدت إلى الاعتراف السياسي، وتبادل التمثيل الدبلوماسي وعلى أعلى مستوى؟
2. كيف أثرت السياسة الداخلية الألمانية في العلاقات الثنائية بين البلدين؟
3. هل يمكن عدُّ العلاقات السياسية الألمانية الإسرائيلية علاقات خاصة، ومتميزة عن علاقات ألمانيا مع أي دولة أخرى، وخاصة خلال العدوان الإسرائيلي على العرب 1967م؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، فقد استخدم الباحث العديد من المصادر التاريخية الخاصة بفترة الدراسة، مثل أرشيف الحكومتين، وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت العلاقات الألمانية الإسرائيلية على وجه العموم، ناهيك أن أحدًا من الباحثين العرب لم يتطرق لمثل هذه الدراسات، باستثناء بعض الدراسات التي أجراها الدكتور عبد المجيد الشناق، وفق علم الباحث.

وقد اعتمد في هذا البحث على الفهرس الآتي كخط سير للكتابة:

1. مقدمة تاريخية.
2. حتمية العلاقات.
3. تطور العلاقات الألمانية الإسرائيلية في النصف الثاني من عام 1965م
4. التحالف الكبير
5. موقف ألمانيا الاتحادية من عدوان إسرائيل على العرب 1967م
6. تطور العلاقات الثنائية بعد انتصار إسرائيل في عدوان حزيران 1967
7. اتفاقية تبادل الزيارات الشبابية
8. نتائج البحث

مقدمة تاريخية

ما زالت العلاقات السياسية بين جمهورية ألمانيا الاتحادية ودولة إسرائيل توصف بأنها من طراز خاص، تختلف فيها الأفكار والعوامل التاريخية والمبررات، تلك التي تحتم على البحث العلمي التاريخي، ويصبح تناولها ضرورة ملحة في المقدمة التاريخية، ولا غنى عنها لفهم وإدراك المستوى من العلاقات المتميزة مع ألمانيا من بين دول العالم.

لقد تأسست جمهورية ألمانيا الاتحادية Die Bundesrepublik Deutschlandفي خريف عام 1949م؛ بناءً على توحيد فدرالي للولايات الغربية، التي خضعت لاحتلال الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وفرنسا 1945م. وبتاريخ 1949/9/15م تم انتخاب المستشار الأول؛ أي رئيس الوزراء السياسي كونراد أديناور Konrad Adenauer بعد صدور القانون الأساسي الألماني في أيار 1949م (Mueller, 2002, 327; Al-Shannag, 1995, 2525).

وتأسست دولة إسرائيل بناء على الاستيطان المبرمج منذ الحرب العالمية الأولى؛ من أجل اكتمال شروط إقامة الدولة، بحيث أباحت سياسة الانتداب البريطاني في فلسطين 1922-1948م عملية تهجير اليهود الألمان، ومن دول أوروبا، حيث وصلت القوات الألمانية قبل وخلال الحرب العالمية الثانية. بحيث أعلن أول رئيس وزراء لإسرائيل، الزعيم الصهيوني ديفيد بن غوريون David Ben Gorion بتاريخ 1948/5/14م دولة إسرائيل، وبلا حدود (Wolffsohn/ Bokovoy, 1996, 58).

حتمية العلاقات

يعدُّ الطراز الخاص في العلاقات الثنائية بين ألمانيا وإسرائيل نتيجة لعوامل تاريخية في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية، لذا يجب الإشارة إليها باختصار: أولًا: السياسة الداخلية للرايخ الألماني الثالث Das Dritte Reich 1933-1945م (Mueller, 259)، بزعامة القائد أدولف هتلر Adolf Hitler؛

مؤسس حزب العمال القومي الاشتراكي الألماني (Nationalsozialistische Deutsche Arbeiterpartei (NSDAP، ويشير المؤرخ البريطاني آلان بالمار Alan Palmer إلى بداية التكوين لهذا الحزب، الذي قاد ألمانيا إلى الحرب العالمية الثانية: " In September 1919 he joined a small nationalist group which shortly took the name National Socialist German Workers Party (N. S. D. A. P)" (Palmer, 1972, 153). وأهم ملامح تلك السياسة النهج العنصري والاضطهاد المبرمج ضد الألمان اليهود، والنور، والشيوعيين، والاشتراكيين، وممارسة أقسى وأعنف صور الاضطهاد والتعذيب، والملاحقة، والتمييز العنصري، الأمر الذي أدى خلال الحرب العالمية الثانية إلى نهج الحل النهائي للمسألة اليهودية Endloesung der Judenfrage (Mueller, 289).

وإنشاء المخيمات لتجميع الألمان اليهود، وأسرى الحرب، وقوى المعارضة، بحيث يجري تعذيبهم حتى الموت والإبادة التي عرفت في ما بعد، وأكبرها معسكر التعذيب أوشفيتز Auschwitz من 1940-1945م، ووصل عدد ضحاياه إلى مليون شخص، ومنهم جنود عرب ممن خدم في الجيش الفرنسي (Mueller, 290).

انتشرت معسكرات الاعتقال في مناطق خارج ألمانيا، مثل: بولندا، والنمسا، وتشيكوسلوفاكيا التي خضعت للاحتلال الألماني، وذهب ضحية سياسة الهولوكوست Der Holocaust، التي لخصت وأصبحت ترمز إلى مجمل الآلام والتاريخ المليء بالأحزان، التي صغّرت التاريخ اليهودي الأوروبي. وطبقًا للمعلومات الصهيونية، فقد فاقت ضحايا اليهود الأوروبيين خلال حكم هتلر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية 1945/5/9م حوالي 6 مليون فرد (Wolffsohn/ Bokovoy, 46).

ثانيًا: بعد تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية في أيلول 1949م، بقي الجزء الشرقي يرضخ للاحتلال السوفياتي، الذي سرعان ما أعلن عن تأسيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وعاصمتها برلين الشرقية بتاريخ 1949/10/12م، واعتبرها مؤرخوها دولة العمال والفلاحين Arbeiter-und-Bauern-Staat (Badstuebner, 1981, 115; Mueller, 337).

وهكذا تم تقسيم ألمانيا إلى دولتين متناقضتين في النظام السياسي والأهداف، وخضعتا مباشرة لسياسة الحرب الباردة بين قطبي المعسكرين؛ الغربي: بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والشرقي: بقيادة الاتحاد السوفياتي، وأصبحت برلين المقسمة حجر المحك لفرض السلام. ولكن أهداف السياسة الألمانية الاتحادية استمرت على مبدأ أن جمهورية ألمانيا الاتحادية هي ممثلة للشعب الألماني كله، وأصرت على عدم الاعتراف بدولة ألمانيا الديمقراطية، وأصرّت على اعتبارها المقاطعة الشرقية، وحتم هذا المبدأ الوطني لألمانيا الاتحادية فرض عقوبات على أي دولة تعترف بالدولة الألمانية الأخرى. ومما زاد من مصاعب السياسة الألمانية الاتحادية على المستوى الوطني والأوروبي، فرض حكومة ألمانيا الديمقراطية بين ليلة وضحاها بناء جدار برلين كحد فاصل بطول 46كم، في العاصمة التاريخية الألمانية بتاريخ 1961/8/13م، وأصرت ألمانيا الاتحادية على هدمه (Badstuebner, 228; Diemer G/ Kuhrt E, 1991, 69).

وفرض مبدأ الإيمان بالوحدة الألمانية آثاره على سياسة ألمانيا الاتحادية تجاه إسرائيل؛ لأنها كانت تولي الجانب العربي اعتباره، وتحسب ردود الفعل العربية بخصوص الاعتراف بدولة ألمانيا الديمقراطية، وبالأخص منها مصر والسعودية والعراق وسوريا.

ثالثًا: لقد فرضت سياسة دول الاحتلال في ألمانيا الاتحادية أن تخلو الحكومة الأولى من وزارتي السيادة الوطنية، وهما وزارة الخارجية ووزارة الدفاع. وفي عام 1951م اضطرت نفس الدول السماح لحكومة أديناور بتأسيس وزارة الخارجية، بشرط أن تبقى الحقيبة بيد المستشار لسهولة التفاهم معه، وليونة أسلوبه في مراعاة مصالح دول الاحتلال والمصالح الوطنية. وبناء عليه تأسست وزارة الخارجية بتاريخ 1951/3/6م، وبدأت نشاطها في فتح السفارات والقنصليات السياسية والتجارية في دول العالم (Al Shannag, 1996, 194).

ولاحظ أديناور أنه لا يمكن للنشاط السياسي الخارجي للوزارة أن يشق طريق فتح النشاط الدبلوماسي والتجاري، إلا إذا ذلل أهم الصعاب التي كانت كأوراق ضغط بيد اللوبي الصهيوني. وطلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة من المستشار ووزير الخارجية أديناور أن يفتح طريق المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي واليهودي العالمي، الذي كان يرأسه آنذاك ناحوم قولدمان Nahum Goldmann (Aussenpolitik Dokumente, 1995, 185).

وكلف رئيس وزراء إسرائيل زعيم المؤتمر اليهودي العالمي بتمثيل دولة إسرائيل في المباحثات التي سوف تجري مع الجانب الألماني، وعقد أديناور العزم على خوض معركة تحقيق المصالحة الألمانية مع إسرائيل، وبنفس الهدف المصالحة مع اليهود Wiedergutmachung (Aussenpolitik Dokumente, 1995, 200-201). ونجحت سياسة أديناور بالتوصل إلى توقيع اتفاق المصالحة بتاريخ 1952/9/10م، وعن الجانب الإسرائيلي موشيه شاريت في لوكسمبورغ، والاتفاق الآخر مع ناحوم قولدمان زعيم المؤتمر اليهودي العالمي، والتزمت الحكومة الألمانية بدفع تعويضات لإسرائيل مبلغ 3 مليار مارك، ومبلغ 450 مليون مارك تخصص للمنظمات اليهودية العالمية، وكذلك التزامات اقتصادية وتجارية وعلمية وتقنية لا مثيل لها (Al Shannag, 2005, 569).

وبناء على هذا الإنجاز التاريخي لسياسة ألمانيا الاتحادية تجاه إسرائيل والمنظمات اليهودية العالمية، انطلقت السياسة الخارجية الألمانية عالميًا، وفتحت السفارات، والقنصليات، والملحقيات التجارية، التي سهلت مهمة الشركات الصناعية والتجارية من طرق الأسواق العالمية، وإعادة إحياء العلامة التجارية للصناعات الألمانية "Made in Germany"، الأمر الذي عاد على ارتفاع الميزان التجاري، وشكل فائضًا مهمًا. وبناءً على هذه النتائج صدقت

تخوفات المستشار أديناور، الذي كان يذكّر الألمان "بقوة نفوذ اليهود حتى اليوم، وخاصة الأمريكان التي يجب أن لا يستهان بها ,Die Macht der Juden auch heute noch, insbesondere in Amerika soll man nicht unterschaetzen" (Adenauer, by Deligdish, 1974, 21; Feldmann, 1984, 159). وتضمن هذا الاتفاق افتتاح ممثلية تجارية إسرائيلية في ألمانيا، ولكن بعيدًا عن العاصمة بون؛ لتسهيل تنفيذ الالتزامات الاقتصادية الألمانية تجاه إسرائيل، وأشرف على المكتب فيليكس شنار Felix E. Shinnar (Shinnar, 1967, 99).

وبهذا الصدد قدمت الحكومة الألمانية مبلغ نصف مليار مارك لإسرائيل خارج اتفاق المصالحة نقدًا، كتعويض لليهود الذين يجب استيعابهم في المساكن التي تبنى من هذا المبلغ في إسرائيل؛ أي دعمت عملية الاستيطان على أرض الفلسطينيين المشردين (Vogel, 1987, 133; Bun desgesetzblatt, 1953, II, 35).

وفي تقاريره يعترف المفوض شنار بأن البعثة الإسرائيلية في مدينة كولونيا Koeln، التي تبعد عن العاصمة بون 25كم، بأنها باشرت عملها كهيئة دبلوماسية ونشيطة قبل أن يتحقق الاعتراف السياسي بين الدولتين، ويقر بأنه نجح في تسهيل إمداد إسرائيل بالقروض الألمانية سريًّا حتى عام 1966م عندما أصبحت علنية (Shinnar, 1967, 101). وبنفس السياق يشير المؤرخ الإسرائيلي يشاياهو جيلينك Yeshayahu A. Jelinek إلى أهمية الترابط في العلاقة بين تأسيس دولة إسرائيل، ودفع التعويضات والمطالب في إسرائيل، ويعترف بأن تأسيس إسرائيل يرتبط في التاريخ الألماني؛ لأنه نُفذ مباشرة، بعد تهجير اليهود من ألمانيا وغيرها من دول أوروبا، وعلى نحو دراماتيكي (Jelinek, 2002, 63).

ويعترف المؤرخ الإسرائيلي جيلينك بأن الجيش الإسرائيلي حصل على الأسلحة المهمة، التي كان يرغبها، وبأمس الحاجة إليها، "وبدونها لم يكن بمقدور الجيش الإسرائيلي الخروج من وضعه الخطير الذي وصل إليه من خلال حرب التحرير، وكانت الأسلحة الألمانية تم بيعها من قبل تشيكوسلوفاكيا، مثل: رشاش الموازر Mauser Gewehre، وطائرات ميسرشميت Messerschmidt Flugzeuge، والرشاشات الألمانية الأوتوماتيكية Deutsche Maschinengewehre". "Ohne diese deutschen Waffen waere die israelische Armee im Befreiungskrieg in eine kritische Lage greaten" (Jelinek, 2002, 63).

وهكذا يغالط المؤرخ الإسرائيلي متعمدًا باستخدام مصطلح حرب التحرير، وهنا يطرح السؤال نفسه ممن حررها؟ فإذا ما كانت بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين هي المقصودة، فقد أعلنت بريطانيا منذ عام 1947م، وقبل صدور قرار تقسيم فلسطين بتاريخ 1947/11/29م بأنها سوف تخلي فلسطين في يوم 1948/5/14م؛ الأمر الذي لم يدع مجالًا للحرب، وعلى العكس فقد كانت القوات البريطانية تنسحب من منطقة وتخلها أمام القوات الإسرائيلية، رغم علمها بأنها مناطق عربية حسب قرار التقسيم. إضافة إلى ذلك تم الإعلان عن دولة إسرائيل بتاريخ 1948/5/14م، في تمام الساعة 18 مساءً، في حين أن اليوم ينتهي عند الساعة 24، وهذا حمّل بريطانيا مسؤولية أخلاقية تجاه هيئة الأمم المتحدة، ومسؤولية مخادعة أمام الحكومات العربية التي أرسلت قواتها وتجحفلت على حدود فلسطين تنتظر نهاية الانتداب.

ورسخت العوامل المذكورة الأجواء الإيجابية رسميًا وشعبيًا، بحيث حققت الصناعات الألمانية أسواقًا عالمية، وازدادت الطاقات الانتاجية وتنوعت، معتمدة على أسعار منخفضة من مواد الطاقة الخام بما فيها البترول. وانضمت ألمانيا الاتحادية في عام 1955م إلى حلف شمال الأطلسي، وسمح لحكومة أديناور بتأسيس وزارة الدفاع والجيش الألماني، الأمر الذي حقق للدولة الألمانية مزيدًا من السيادة الوطنية. وفي تشرين أول انتخب الأكاديمي ووزير الاقتصاد في كل حكومات أديناور لودفيق ايرهارد Ludwig Erhard مستشارًا لألمانيا خلفًا لأديناور (Mueller, 2002, 372). وفي الجانب الإسرائيلي لعبت البعثة الإسرائيلية دورًا دبلوماسيًا عاليًا، وغطى كافة النشاطات السياسية مع الأحزاب الألمانية، والنقابات العمالية والطلابية والمهنية الأخرى، وصدرت ألمانيا إلى إسرائيل كل ما طلبته؛ بناءً على استخدام ورقة الهولوكوست ومعاداة السامية، واستخدام أساليب الابتزاز للمسؤولين الألمان ذوي المناصب في العهد النازي، ورضّخ هذا الأسلوب كل المسؤولين، ونفذوا كل ما طلب منهم وبإخلاص، وخلقوا المبررات للأدوار التي لعبوها (Yeshayahu, 1997, 165). قبل أن تصل إلى الاعتراف السياسي، وتبادل التمثيل الدبلوماسي في 1965/5/12م، كهدية في ذكرى أجواء الاحتفالات الإسرائيلية بذكرى تأسيس الدولة، وانتهى بذلك عمل الممثلية الإسرائيلية. وقد ترأس البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية في بون أشر بن ناتان Ashar Ben Nathan، وكان مديرًا عامًا في وزارة الدفاع، ولعب دورًا مهمًا في المحادثات العسكرية السرية (Weingardt, 1997, 54; Aussenpolitik, 1995, 292-293).

بالمقابل تم تعيين رولف باول Rolf Paul من وزارة الخارجية سفيرًا لألمانيا في تل أبيب، وفي يوم تقديم أوراق اعتماده بتاريخ 1965/8/19م، "أجواء الاحتجاجات الصاخبة من قبل مجموعات متطرفة"، "Heftige Proteste radikaler Gruppen"، وهدفت إلى إرهاب الدبلوماسي الألماني منذ مباشرته عمله (Weingardt, 1997, 55).

تطور العلاقات الألمانية الإسرائيلية في النصف الثاني من عام 1965م

بعد تنفيذ عملية التبادل الدبلوماسي، واجهت السياسة الألمانية أزمة في السياسة الخارجية مع الجامعة العربية، عندما قادت السياسة المصرية موجة ردود الفعل، وطالبت بمقاطعة ألمانيا الاتحادية، لقد اضطرت حكومة المستشار لودفيق ايرهارد، الذي تقلد منصبه منذ 1963/10/16م، بعد

استقالة أديناور البالغ من العمر 85 عامًا (Borowsky, 1983, 10)، إلى تحجيم أخطار عملية قطع العلاقات العربية مع ألمانيا ولأول مرة بقرار جماعي قادته مصر، من خلال حصر رد الفعل العربي في هذه الخطوة (قطع العلاقات)، حتى لا تندفع إلى ما سوف يكون وقعه أصعب على ألمانيا الاتحادية، خاصة إذا ما توجهت الدول العربية أو بعضها إلى الاعتراف بدولة ألمانيا الديمقراطية، أو وقف النشاط التجاري والاقتصادي مع ألمانيا الاتحادية؛ الأمر الذي يوجه ضربة قاسية للاقتصاد الألماني، ولطعن الوحدة الألمانية في الصميم، وتقوية مركز دولة ألمانيا الديمقراطية في السياسة الدولية (Archiv der Gegenwart, 1966, 12502).

وبهذا السياق حافظت ليبيا والمغرب وتونس على علاقاتها مع ألمانيا الاتحادية، ولقد فازت الدبلوماسية الألمانية بعلاقاتها الرسمية والعلنية مع دولة إسرائيل، مقابل خسارة علاقاتها السياسية فقط مع عشر دول عربية؛ مما يثبت مدى أهمية السياسة العربية التي ألغت استخدام الورقة الاقتصادية ضد ألمانيا الاتحادية.

واستفادت إسرائيل الأموال الباهظة والأسلحة الألمانية، ذات الجودة والقوة، المنافسة للأسلحة البريطانية والأمريكية، ومن كل أصناف الأسلحة. وقدمت الأموال المخصصة لبناء مستوطنات للمهاجرين اليهود الجدد، بعد تأسيس إسرائيل، قدرت بنصف مليار مارك ألماني. ومنذ 1957م قدمت ألمانيا الاتحادية المساعدات العسكرية والأمنية، وقد ازدادت في عهد إيرهارد 1964م (Mohr, 2003, 88).

وقيّم رئيس وزراء إسرائيل ديفيد بن غوريون التطور في العلاقات الثنائية مع ألمانيا الاتحادية، معترفًا بأهمية ألمانيا الاتحادية لدولة إسرائيل في المجال الاقتصادي، والعسكري، والسياسي، وكانت إسرائيل بحاجة إلى ألمانيا والعلاقات الدبلوماسية، والأموال الألمانية.

"Israel needed Germany and needed diplomatic recognition .... Money was more important to us then than diplomatic relation" (Ben Gorion, 179).

ونظمت عملية الاعتراف السياسي، والتبادل الدبلوماسي مجمل النشاطات الاقتصادية، والأمنية، والعسكرية، والثقافية، وبمستوى متقدم وضخم واعتيادي، وبمستوى خاص مع إسرائيل (Feldmann, 179). ونلاحظ من خلال التقارير الدبلوماسية في أرشيف وزارة الخارجية الألمانية Politisches Archiv des Auswaertigen Amtes (PAAA)، ونموذجًا على ذلك تقرير القائم بالأعمال الألماني من القاهرة بتاريخ 1966/2/4م، إلى تسليم ألمانيا أسلحة لإسرائيل، بناءً على طلب من الولايات المتحدة الأمريكية، التي اعتبرت شحن الأسلحة إلى إسرائيل واجب، وبذلك بررت دفع ثمن كل الأسلحة التي اشترتها من المصانع الأمريكية. ودرّبت وزارة الدفاع الألمانية الضباط الإسرائيليين من سلاح الجو، والبحرية الإسرائيلية في ألمانيا، كما ورد في مذكرة الوزارة بتاريخ 1966/7/11م إلى وزارة الخارجية الألمانية (PAAA. 92.19, Band 36, Fiche 243).

وبرعت الدبلوماسية الألمانية في مجال التحايل والسرية في ما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل، بعد الاعتراف السياسي، فمثلًا تشير وثائق وزارة الخارجية الألمانية إلى أن خبراء الذرة الألمان، عملوا في معهد وايزمان الإسرائيلي منذ 1960م، واستمروا بالتنسيق التقني والعلمي تحت اسم التعاون الثقافي، ولربما رحبت إسرائيل بالتعاون الذري مع الالمان؛ لسمعتهم الطيبة في ميدان علوم الذرة منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية (PAAA. 92.19. Band 36, Fiche 243).

وبعد ازدياد النشاط الاقتصادي والتبادل التجاري بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل، بعد الاعتراف السياسي، سهلت الحكومة الألمانية على النشاطات الاقتصادية، من خلال سن القوانين الخاصة بعدم جواز ازدواجية الضريبة، بحيث لا تحمل النشاطات الاقتصادية ضرائب مرتين، وكان قد وقع عام 1962م، ولكن لم يصادق عليه رسميًا؛ لعدم وجود اعتراف رسمي بين البلدين، وتضمن أيضًا إعفاء المبالغ المدفوعة من الحكومة الألمانية للأفراد اليهود في إسرائيل كتعويضات من الضرائب (Bundesgesetzblatt, 1966, II, 329, 767; Weingardt, 45, 64).

التحالف الكبير

وفي مجال الدعم الألماني لإسرائيل، والتنسيق الرسمي بين الطرفين، لم يختلف النهج السياسي باختلاف الأشخاص المسؤولين، ولم يؤثر فيها أيضًا أسماء الأحزاب السياسية وتحالفاتها في الحكومات، فمثلًا: هناك حزب اليمين المحافظ من الاتحاد المسيحي الديمقراطي CDU، والاتحاد الاجتماعي المسيحي CSU، وبالطرف اليساري الحزب الديمقراطي الاشتراكي، ويتوسطهم الحزب الديمقراطي الحر FDP.

وفي مجال السياسة الداخلية، كانت حكومة أيرهارد قائمة على أساس التحالف الحكومي بين حزبي اليمين من جانب، والحزب الديمقراطي الحر من جانب آخر، وقبل أن تنهي الحكومة دورتها النيابية انسحب وزراء الحزب الحر بتاريخ 1966/10/27م؛ بسبب الخلاف على صعود الحزب النازي الجديد NPD في الولايات الألمانية، وحصل على مقاعد نيابية (Kistler, 1992, 227).

وبناءً على ذلك استقالت حكومة ايرهارد بتاريخ 1966/11/30م، وبنفس العام شكل زعيم الحزب المسيحي الديمقراطي CDU على أساس التحالف مع الحزب الديمقراطي الاشتراكي SPD حكومة التحالف الكبير Grosse Koalition بتاريخ 1966/12/1م (Mueller, 2002, 372). وانتخب البرلمان المستشار كورت جورج كيسنجر Kurt Georg Kiesinger. (Aussenpolitik der Bundesrepublik Deutschland, Dokumente von 1949 bis 1994.

(Auswaertiges Amt, Koeln, 1995, 304)، ونائبه وزير خارجية زعيم الحزب الديمقراطي الاشتراكي فيلي براندت Willy Brandt، وشكل هذا التحالف الحكومي الكبير علامة فارقة في تاريخ ألمانيا الاتحادية؛ لأنها لأول مرة تنهار الحكومة في منتصف الطريق. (Archiv der Gegenwart, 1966, 12776; Deuelein, 1973, 84; Kistler, 1992, 227).

كانت شخصية المستشار الثالث كيسنجر، وزعيم الحزب الديمقراطي المسيحي، منذ استقالة المستشار الثاني ايرهارد مثيرة للجدل داخل الحزب، وبين الجماهير وتنظيم المظاهرات ضده، وبهذا الصدد لا بد من توضيح محطات خطيرة في حياته السياسية. ولد كورت جورج كيسنجر بتاريخ 1904/4/6م، في بلدة ايبينغن Ebingen، في منطقة فورتمبيرق Wuertemberg جنوب غرب ألمانيا، درس القانون في برلين وعمل كمحامي فيها. كان عضو في حزب المركز منذ 1933/5/1م، وكان يعدُّ من الأحزاب المهمة قبل استلام حزب العمال الألماني القومي الاشتراكي (NSDAP) السلطة في 1933/1/30م. وانتمى كيسنجر إلى هذا الحزب الذي عرف بالحزب النازي الذي تزعمه أدولف هتلر.

خلال الحرب العالمية الثانية عمل كمجند في البحث العلمي في وزارة الخارجية، وفتح بعد الحرب في عام 1948م مكتب محاماة في مدينة توبنجن Tuebingen، في مقاطعة فورتمبيرق، وانتمى للحزب الديمقراطي المسيحي CDU. وتقلد منصبًا قياديًا في قيادة الحزب في نفس الولاية، وتم انتخابه نائبًا في البندستاق (البرلمان) الأول عام 1949م، وفي عام 1958م انتخب كيسنجر رئيسًا للحكومة في ولاية فورتمبيرق Baden Wuertemberg. وبعد استقالة ايرهارد تم انتخابه مستشارًا لألمانيا الاتحادية، وبناءً عليه اندلعت المظاهرات الاحتجاجية في العديد من المدن ضده. (Deuerlein, 1973, 88; Borowsky, 1963-1969, 1983, 65-67).

وفي 1966/12/1م انتخب البندستاق كيسنجر مستشارًا لألمانيا الاتحادية، وبنفس اليوم شكل الحكومة وأدت اليمين الدستورية (AdG, 1966, 12835)، ولاحقت تركة الماضي النازي السياسة الألمانية المعاصرة حتى بعد الاعتراف، وتبادل التمثيل الدبلوماسي، فمسألة العفو العام عن مجرمي العهد "البني"؛ أي العهد النازي شكلت أزمة داخلية انعكست على السياسة الخارجية مباشرة. لقد تضمن الدستور الألماني Grundgesetz قانون التقادم الزمني die Verjaehrung؛ أي تطبيق القانون الذي يعفي كل من اقترف ذنبًا أو جرمًا حتى يوم استسلام ألمانيا في 1945/5/8م، وبعد 20 عامًا على هذا التاريخ (Weingardt, 46).

وهذا يعني أنه لا بد من إجراء العفو العام على الحقبة الماضية، بدءًا بتاريخ 1965/5/8م، وأثار هذا الموضوع نقاشًا حادًا داخل الوسط الإسرائيلي؛ لأنه سوف يعفي كل من اقترف جرمًا بحق اليهود داخل وخارج ألمانيا قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، وكذلك أظهر الألمان اهتمامًا خاصًا بهذه المسألة القانونية والإنسانية. وبنفس السياق وجدت إسرائيل منفذًا لاستغلال السياسة الألمانية وابتزازها لخدمة قضاياها الخاصة. وكانت أغلبية الرأي العام الألماني مع وضع نهاية لمرحلة النظام النازي، ومحاولة لتخفيف الحمل الثقيل الذي خلفه، مما دفعها لتأييد تطبيق هذا القانون (Weingardt, 1997, 46).

وطالب الحزب الديمقراطي الحر FDP انطلاقًا من مبادئه الحرة والإنسانية بالعفو وتنفيذ القانون، الأمر الذي اعتبره المؤرخ الإسرائيلي ديلقديش جيكتيل Jekutiel Deligdisch تعبيرًا عن الشعور القومي الألماني (Deligdisch, 1974, 80)، واعتبر وزير العدل إيفالد بوخر Ewald Bucher من الحزب الديمقراطي الحر عملية التأجيل في تطبيق قانون العفو العام معارضة للدستور الألماني. وكان موقف الحزب الاشتراكي الديمقراطي SPD المعارض مخالفًا، إذ طالب بتأجيل تنفيذ القانون، أي دفعه إلى فترة زمنية أخرى، أو حتى إلغائه ليبقى الباب مفتوحًا لمحاكمة النازيين، الذين هربوا إلى أمريكا الجنوبية، أو غيرها وانتحلوا شخصية جديدة أو ممن ما زالوا في ألمانيا وتقلدوا مناصب جديدة.

وأيد اتحاد الحزبين المسيحي الديمقراطي CDU، والمسيحي الاجتماعي CSU، تأجيل تنفيذ هذا القانون. ودعم المستشار ايرهارد هذا التوجه داخل الحزب والحكومة (Weingardt, 1997, 48)، وتم إقرار تأخير بداية المدة في القانون، فبدلًا من 1945/5/8م، تحددت بـ 1949/12/31م، وبناءً عليه يصبح القانون قابلًا للتنفيذ في 31/ 1969/12م (Deligdisch, 1974, 82).

وفي عام 1969م أعيد طرح المشكلة من جديد، ونجحت الحكومة في تأجيله ثانية إلى 1979م، عندما تم إلغاؤه كليًا من التحالف الحكومي بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي، والحزب الديمقراطي الحر. وأحدث هذا الإجراء الرسمي والقانوني من الجانب الألماني ارتياحًا على المستوى الرسمي والمجتمع في إسرائيل؛ لأنه أصبح بناءً عليه محاكمة أي ألماني متهم بالماضي النازي، وصاحب أي مستوى بالمسؤولية في العهد النازي، الأمر الذي فرض حالة من الخوف النفسي، وبصورة عامة على المسؤولين والمواطنين، وجعلهم رهينة التأييد لإسرائيل، وعدم معارضة أي مساعدات عسكرية وعلمية وتقنية واقتصادية ومالية، ولو على الأقل اطلاق صوت معارض للحكومة في هذا الشأن. وأصبحت محاكمة أدولف ايخمان Adolf Eichmann في إسرائيل بتاريخ 1961/4/11م (Al Shannag, 2006, 706)، علنية، وبثت على وسائل الإعلام مباشرة درسًا تربويًا erzieherischen Wert للأجيال الألمانية الشبابية وارهابها، بناءً على هذا القانون وربطه في نهاية المطاف بنتيجة المحاكمة (Mueller, 2002, 289; Deligdisch, 1974, 70-74; PAAA. 708, 82. 70, 92. Bd. II, 1038. Nr. 11).

ويعترف المؤرخ الإسرائيلي ديليقديش Deligdisch بأن محاكمة ايخمان أرعبت القيادات الألمانية الحكومية، مثل: ادينار، وشتراوس وغيرهم، وعلى

مستوى الأحزاب والمؤسسات الألمانية، الأمر الذي انعكس إيجابًا على شحنات الأسلحة لإسرائيل 1964م وما بعدها (Deligdisch, 70).

وبناءً على التغيير السياسي الداخلي في ألمانيا الاتحادية، بدأت الإشارات تظهر إزاء قضايا السياسة الخارجية، وأولها الموقف المعادي للمعسكر الاشتراكي في أوروبا إلى موقف مهادنة واعتراف بالآخر، ومحاولة الاقتراب من مواقفه، الذي فرضه الثقل السياسي الديمقراطي للحزب الديمقراطي الحر FDP، والحزب الديمقراطي الاشتراكي SPD. (Dokument Nr. 79, Zur Aussenpolitik der Grossen Koalition, Dokumente von 1949 bis 1994, 302-304).

وفي نفس المجال ثبتت سياسة الحكومات الألمانية المتعاقبة، ورغم تغيير الأشخاص، وتغيير المواقف تجاه القضايا الكبرى، وقضايا السلام، موقفها الداعم والممول وبلا حدود لدولة إسرائيل، مما وضع عمق مؤثرات إسرائيل داخل المجتمع والأحزاب والنقابات، والمجتمع المدني، والمؤسسات المهمة في الدولة، وكل وسائل الإعلام والجامعات. وبهذا السياق تعدُّ ظاهرة صعود الحزب النازي الجديد الحزب القومي الديمقراطي الألماني Nationaldemokratische Partei Deutschlands (NPD)، مرعبة للأحزاب الديمقراطية المألوفة، والأخطر من ذلك صعود هذا الحزب إلى داخل البرلمانات المحلية في بعض الولايات، مثل: هسن Hessen بتاريخ 1966/11/6م، وحصل الحزب على ما نسبته 7.9% من مجموع الأصوات، 8 مقاعد من 100 مقعد، وفي ولاية بايرن Bayern بتاريخ 1966/11/20م، وحصل على 7.4% من مجموع الأصوات، وهي 15 مقعد من 204 (Kistler, 1992, 227).

ومن داخل هذه البرلمانات سوف تجدد الأحزان الدفينة على هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، وما حلّ بألمانيا والألمان والحضارة والشموخ القومي، الذي سوف يؤثر بدوره في نمو المد الفكري القومي، وما سوف يتركه على العلاقات الألمانية مع إسرائيل. وبناء على هذه المتغيرات السياسية، والاقتصادية، المتمثلة في ازدياد أعداد العاطلين عن العمل، وتراجع النمو الاقتصادي، والاختلافات على مناقشة ميزانية الدولة لعام 1967م، انفجر الخلاف داخل التحالف الحكومي بين الحزب الديمقراطي الحر FDP، واتحاد الحزبين (المسيحي الديمقراطي CDU، والمسيحي الاجتماعي CSU) بتاريخ 1966/10/27م (Archiv der Gegenwart, 1966, 12776; Borowsky, 1983, 59).

وبناءً على البنيوية الحزبية في السياسة الألمانية، تحددت ثلاثة احتمالات وهي:

1. حكومة تحالف Christlich Demokratische Union Deutschlands (CDU) + Christlich-Soziale Union in Bayern (CSU) + Freie Demokratische Partei (FDP)، مع إعطاء مناصب وزارية أكثر.
2. حكومة تحالف CDU + CSU + Sozialdemokratische Partei Deutschlands (SPD).
3. حكومة تحالف FDP+SPD.

وفرضت الأحداث المذكورة تراجع شعبية المستشار ايرهارد، وتدهور سلطته كمستشار، واتهمه خصومه بالضعف القيادي. وصرّح ايرهارد بتاريخ 1966/11/1م بأنه مستعد للانسحاب من أجل إتاحة الفرصة لتشكيل حكومة جديدة (AdG, 1966, 12799)، وقدم استقالته بتاريخ 1966/11/30م (AdG, 1966, 12840)، وبعد هذا التصريح رشح الحزب المسيحي الديمقراطي، وحليفه الحزب الاجتماعي الديمقراطي كورت جورج كيسنجر Kurt Georg Kiesinger لمنصب المستشار في التحالف مع الحزب الديمقراطي الاشتراكي، وبتاريخ 1966/12/1م منح البندستاق (البرلمان) الثقة للحكومة الائتلافية بـ 356 صوتًا، مقابل 112 صوتًا معارضًا. وتقلد فيلي براندت منصب نائب المستشار ووزير الخارجية (Verhandlungen des Deutschen Bundestages, Bd. 62. 3540; AdG, 1966, 12835).

وأعلن وزير الخارجية في أول تصريح له حول سياسة ألمانيا الاتحادية تجاه مناطق الصراع بالعالم، بأن "سياسة ألمانيا الخارجية الشرق أوسطية انطلقت من القاعدة الأساسية التي قامت على رفض التدخل في شؤون أي دولة أخرى، أو أي صراع إقليمي". "... sich indie inneren Angelegenheiten dritter Staaten oder in regionale Konflikte nicht einzumischen" (Brandt, 1967, 313).

موقف ألمانيا الاتحادية من عدوان إسرائيل على العرب 1967م

لقد ركزت حكومة الائتلاف الكبير بعد تشكيلها على نهج سياسة خارجية، تقوم على مبدأ عدم التدخل في الصراع القائم بين العرب وإسرائيل. وفي هذا السياق صرّح وزير الخارجية فيلي براندت خلال مؤتمره الصحفي بتاريخ 1967/5/31م، على أن سياسة عدم التدخل لا تعني ضعف الوعي بالمسؤولية، والشعور الضمني مع إسرائيل. وطالب باستمرار حرية الملاحة لإسرائيل في مضائق ثيران، وعدم اللجوء إلى استخدام القوة لحل المشاكل، بل طالب بنهج سياسة رفض العنف (Brandt, nach vogel, 1967, 313).

وتعني مطالبة براندت بحرية الملاحة في خليج العقبة قناعته بحجة الحكومة الإسرائيلية، وهي حجة التحضير الإعلامي والنفسي للحرب، والهجوم على الدول العربية المجاورة، تلك التي قامت على بدعة كاذبة وضخمتها، وتلاعبت في تفسيرها بقصد تبرير عدوانها (Kenneth, 1970, 54; Die Bundesrepublik und die Palaestinafrage, 1974, 39).

وعلى عكس هذه الصورة ما تظهره برقية السفارة الألمانية من تل أبيب بتاريخ 1967/5/17م، التي استعرضت الموقف الإسرائيلي على حقيقته، وأن

كل التحركات التي سبقت اندلاع الحرب جاءت لصالح إسرائيل. وأكدت البرقية على عدم قناعة عبد الناصر بالحرب، ولم يكن مستعدًا لها، ولذلك حاول بناءً على المعلومات الإسرائيلية تجنب الصراع العسكري، وكان الجانب الإسرائيلي على قناعة بأن الجانب المصري ليس لديه أية نوايا عدوانية ضد إسرائيل (PAAA. 92.19. Band 36. Fiche 298).

وتؤكد برقية السفارة الألمانية في باريس بتاريخ 1967/5/19م على أن الجانب الفرنسي لديه نفس الاعتقاد حول موقف عبد الناصر الحقيقي، رغم الضجيج الإعلامي (PAAA. 92.19, Band 36. Fiche 298). وهنا يمكن طرح السؤال: هل يمكن عدُّ زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي براندت ضحية عملية الإخراج الاستخباراتي الإسرائيلي؟ أم أنه تعبير عن حالة الموقف الألماني الحقيقي الذي تبنى دائمًا الموقف الإسرائيلي؟. "وكانت عواطف ألمانيا مع الجانب الإسرائيلي بكل وضوح" (Buettner und Huenseler, 1981, 125; Neustadt, 1983, 72).

وفي هذا السياق يشير تقرير السفارة الألمانية بتاريخ 1966/11/28م إلى أن السفارة بدأت تراقب النشاط العسكري الإسرائيلي على الحدود، ومحاولاتها الاستفزازية ضد جيرانها العرب مثل سورية، التي اندفعت جراء ذلك إلى عقد اتفاقية دفاع مشترك ثنائية مع مصر. (PAAA. 92.19, Band 36, Fiche, 00241). وعلى نحو مواز لنشاط وزارة الخارجية الألمانية، ركزت وزارة الداخلية على متابعة نشاط ونمو قوى اليمين المتطرف Rechtsradikalismus، وكذلك الفاشية الجديدة Neufaschistische Kraefte؛ المتمثلة في الحزب القومي الديمقراطي الألماني Nationaldemokratische Partei Deutschland. (Deligdisch, 116).

وفي شهر أيار عام 1966م، زار المستشار السابق كونراد اديناور إسرائيل، وكانت الدعوة قد وجهت له وهو في السلطة، وعبّر وزير خارجية إسرائيل أبا ايبان Abba Eban في كلمة الاستقبال عن تقديره لدور اديناور، واعتبره "كأعظم شخصية سياسية في أوروبا وكل العالم" al seine der hervorragendsten politischen Persoenlichkeiten in Europa und der ganzen Welt" (Abba Eban, 1966, 12486)، وفي إسرائيل تسلم اديناور وسامًا من الحكومة الإسرائيلية؛ تقديرًا لجهوده في تحقيق التفاهم الألماني – اليهودي، ودعمه المالي والعسكري، والسياسي، والإعلامي لإسرائيل خلال فترة حكمه 1949-1963م، الأمر الذي عمل على تلطيف صورة ألمانيا عند الإسرائيليين، وتبع هذه الزيارة تأسيس الجمعية الألمانية الإسرائيلية بتاريخ 1966/5/19م Deutsche Israelische Gesellschaft (DIG)، وهي جمعية مستقلة غير تابعة لأي حزب.(Deligdisch, 120) ومن مهامها تلميع صورة ألمانيا والألمان داخل الوسط الإسرائيلي واليهودي والعالمي، وفي الجانب الإسرائيلي تحصيل أكبر قسط من الدعم للنشاط الإسرائيلي المالي، وجمع التبرعات، ودعم مشروعات خيرية واجتماعية وثقافية، مثل: المستشفيات، والمراكز الثقافية، والأندية الرياضية، والتنسيق في مجال دعم التعاون العلمي والتقني على المستوى الشعبي، ومؤسسات المجتمع المدني. وكذلك تشجيع النشاط السياحي الثقافي والديني، والعلاجي في منطقة البحر الميت، وتجنيد وسائل الإعلام والبرامج التلفزيونية، ومهرجانات الغناء والموسيقى والمسرح لصالح إسرائيل. وعلى نفس المنوال تم تأسيس مركز وثائق عالمي لدراسة القومية الاشتراكية ونتائجها كهيئة مسجلة قانونيًا (Weingardt, 60).

وبنفس السياق شارك اديناور كأحد أعضاء الجمعية الألمانية الإسرائيلية وفي هيئتها الإدارية، إضافة إلى عناصر سياسية مهمة مثل رئيس البندستاق (البرلمان) أويقن قيرستنماير Eugen Gerstenmeier وآخرين، وذلك من أجل تحسين العلاقات الثنائية في المجال السياسي والثقافي، وتعميق الصورة الإيجابية عن ألمانيا الاتحادية في إسرائيل على نحو منظم (Deligdisch, 120).

وضمن فعاليات المعرض الدولي في تل أبيب، الذي شاركت فيه ألمانيا، تم تخصيص يومًا ألمانيًا، وتحدث فيه السفير الألماني رولف باولز، وطالب إسرائيل بقلب صفحة الماضي مع ألمانيا الاتحادية، وأشار إلى تركيز السياسة الخارجية على المستقبل، وقال بأن بلاده تحاول منذ سنة بناء علاقات عادية مع إسرائيل كما هي عليه مع الدول الأخرى (AdG, 1966, 12575; Feldmann, 1984, 163).

وبنفس سياق العلاقات الثنائية، أصبح هدفًا أساسيًا للسياسة الخارجية الألمانية التوصل في العلاقات مع إسرائيل إلى مستوى عادي، كما هو عليه مع بقية الدول، بدون امتيازات خاصة، كما عبر عنه السفير الألماني الجديد هيرمان كونكه Herman Konke: "relations which in no way stand out form the majority of relatins with our states or relations without special privileges or ephases or particularly negative points /or/ diplomatic relations between states as recognized in international law" (Konke, in Feldmann, 166).

وفي المؤتمر الصحفي للسفير الإسرائيلي اشر بن ناتان Ashar Ben Nathan في بون بتاريخ 1966/7/13م، قيّم العلاقات الثنائية على نحو إيجابي، وطالب الإسرائيليين بالتخلي عن تصوراتهم القائمة على الشعور السلبي تجاه ألمانيا الاتحادية، ومحاولة اتخاذ مواقف إيجابية موضوعية، واعتبر الإصرار على التقييم السلبي لألمانيا سوف يؤذي الإسرائيليين أنفسهم. وبنفس السياق أشار إلى النقد الإعلامي الذي وُجِّه لكلمة السفير الألماني باولز في إسرائيل، عندما أشار إلى ظاهرة رفض الشباب الإسرائيلي الالتقاء بزملائهم الألمان، ومقاطعة الأفلام الألمانية في إسرائيل، ورغم تنظيم الطلاب الألمان في جامعة هايدلبيرج Heidelberg مظاهرات تأييد لإسرائيل، إلا أن الإسرائيليين رفضوا مقابلتهم (Archiv der Gegenwart, 1966, 12600).

توفي اديناور بتاريخ 1967/4/19م، عن عمر ناهز 91 عامًا، وشارك وفد إسرائيلي مكون من ديفد بن غوريون رئيس الوزراء السابق، ووزير الخارجية ابا ايبان، ورئيس الوزراء ليفي اشكول، ورئيس البعثة الإسرائيلية سابقًا فيليكس شنار في تشييع جثمان اديناور؛ وذلك تقديرًا وعرفانًا لدوره المميز في

دعم وخدمة مصالح إسرائيل الاستراتيجية، وفي بناء المؤسسات الهامة في إسرائيل في أحرج أوقاتها بعد تأسيسها، وكذلك تعزيزًا للعلاقات الثنائية الشاملة المستقبلية (Archiv der Gegenwart, 1967, 13141).

وعلى أطراف المشاركة، التقى وزراء الخارجية براندت وايبان لفترة 40 دقيقة، استعرضا خلالها العلاقات الثنائية وتطويرها، لا سيما أن وزير الخارجية الألماني حديث عهد في الدبلوماسية الألمانية، علمًا بأنه أمين عام الحزب الاشتراكي الديمقراطي SPD، وتسلم منصب وزير الخارجية بناءً على التحالف الكبير منذ 1966/12/1م، وكذلك كان الجانب الإسرائيلي يقترب زمنيًا من ساعة الإنذار لإعلان الحرب على جيرانه العرب (مصر، الأردن، سورية)، وكانت الحكومة الإسرائيلية بأمس الحاجة إلى الدعم الألماني وبكل أشكاله؛ لإنجاح تنفيذ مخططها في ضربتها العسكرية للعرب (Archiv, 1967, 13141).

كما شارك الرئيس الأمريكي لندون جونسون Lyndon Johnson، والرئيس الفرنسي شارل ديغول Charles de Gaulle في مراسم التشييع؛ تقديرًا للدور الألماني في حلف شمال الأطلسي NATO، والسوق الأوروبية المشتركة (EWG) Die Europaeische Wirtschaftsgemeinschaft، الأمر الذي ترك انطباعًا إيجابيًا بخصوص صورة ألمانيا الاتحادية على المستوى الدولي. وفي سياق النجاحات في ميدان السياسة الخارجية التي قادها براندت، فقد نجحت جهوده في اقناع الجانب الأردني بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بعد قطيعة دامت ما يقارب السنتين، على إثر اعتراف ألمانيا الاتحادية في دولة إسرائيل منذ 1965/5/12م، وتحققت عملية انفراد الأردن بإعادة العلاقات مع ألمانيا بتاريخ 1967/2/27م، وشكلت خروجًا على الإجماع العربي (Archiv, 1967, 13013).

لقد قدمت ألمانيا الدعم العسكري لإسرائيل؛ من خلال أسلوبين، الأول: مساعدات عسكرية مباشرة، اشتملت على الطائرات المروحية، والسيارات، وطائرات النقل العسكري، وصواريخ مضادة للدبابات، وتم فضح هذه الصفقة عام 1964م وقبل الاعتراف السياسي (Haftendorn, 1971, 26; Al Shannag, 2004, 369)، والثاني: قدمته من خلال التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وإيطاليا، واشتملت الصفقة على الدبابات، ومضادات الطائرات، والزوارق الحربية السريعة، والزوارق الغواصة، وتدريب الضباط والجنود الإسرائيليين في الكليات الحربية والمدارس العسكرية الألمانية. وفي سياق الدعم العسكري، يعترف محررو كتاب (إسرائيل خمسون عامًا)، وهما: روم بيرق Romberg، وليشتنشتاين Lichtenstein بأن ألمانيا الاتحادية حصلت على المقعد الثاني بعد الولايات المتحدة الأمريكية، من بين دول العالم الداعمة لإسرائيل:

"إن ألمانيا جاءت بعد الولايات المتحدة الأمريكية بين الشركاء المهمين لإسرائيل، وفي بعض الحقول كانت تسبق الولايات المتحدة الأمريكية"، "Mittlerweile ist die Bundesrepublik nach den USA der wichtigste Partner Israels, auf einigen Gebieten rangiert Deutschland sogar vor den USA" (Lichtenstein/ Romberg, 1998, 10).

وتناول الإعلام الألماني بمتابعة التصعيد العسكري الإسرائيلي، وكأنها على موعد مع حدث جلل، وتبنت فكرة أن الرئيس المصري عبد الناصر لم يفكر برد فعل عسكري ضد إسرائيل، ولم يهدف إلى مجابهة عسكرية مع إسرائيل، وكانت هذه الفكرة حقيقة الموقف المصري الرسمي (Al Shannag, 2004, 369). وفي صباح يوم الاثنين الموافق 1967/6/5م، شنّ سلاح الجو الإسرائيلي عدوانًا صارخًا مع سبق التخطيط والإصرار على مصر؛ بحكم أنها أقوى اقتدار عسكري على حدود إسرائيل، وحطمت الهجمات الجوية سلاح الجو المصري، وسببت انهيارًا معنويًا على مستوى كافة الجبهات المصرية والأردنية في الضفة الغربية، وهضبة الجولان السورية، وانتهت العمليات العسكرية تلقائيًا في 1967/6/11م، واحتلت كل شبه جزيرة سيناء، وشلت فاعلية قناة السويس، وأطبقت احتلالها على كل فلسطين باحتلال قطاع غزة، واحتلال الضفة الغربية الأردنية، ومن ثم احتلت هضبة الجولان دون قتال (Archiv, 1967, 13228; Mejcher, 1967, 1998, 148).

واعتبرت وزارة الخارجية الألمانية –من خلال وثائقها السرية- أن إسرائيل ألحقت هزيمة نكراء بالجيوش المصرية والأردنية والسورية، واحتلت سيناء والضفة الغربية، وقطاع غزة من فلسطين، والجولان السورية بالضربة العسكرية الخاطفة Praeventivschlag قبل بدئها بحوالي 24 ساعة، وتوقفت بعد 132.5 ساعة حرب، وحققت انتصارات استراتيجية (PAAA. 92.19, Band 36, Fiche 298; AdG, 1967, 13228).

وبعد انكشاف نتائج المعارك على كل الجبهات الثلاث، انهال المدح والثناء الرسمي والشعبي، والإعلام على نحو كبير، وكأن ألمانيا هي من حققت الانتصار، مثل:

"Israel sichere durch den Angriff seiner Existenz"، "لقد أمنت إسرائيل وجودها من خلال الهجوم"، وبعضهم اعتبر الهجوم الإسرائيلي مباغتًا للعرب، وذكّر بهجوم اليابان على بيرل هاربر "Das erinnert an Pearl Harbour"، وكذلك افتتاحية المجلة الألمانية المشهورة عالميًا Der Spiegel بعبارة "إسرائيل يجب أن تحيا Israel soll leben" (Der Spiegel, 25, 12. 6. 1967). وتعبّر هذه المساعدات المشروطة عن الحنين إلى الماضي الاستعماري لألمانيا من أجل العدوان.

وطالب بعضهم "بأن أي دولة لا تعترف بوجود إسرائيل يجب أن لا تحصل على مساعدات تنموية من ألمانيا" "Wer dem Staat Israel die Existenz bestreitet, sollte keine Entwicklungshilfe erhalten, jedenfalls nicht von der Bundesrepublik" (Der Spiegel, Nr 25. 12.6. 1967). وفي الجانب العملي أرسلت الحكومة الألمانية "التحالف الحزبي الكبير" شحنة كمامات الغازات السامة، التي اشتملت على 20000 قطعة، وبسعر القطعة

الواحدة 71 مارك، وتم عقد الصفقة مع وزارة الداخلية الألمانية وليس مع وزارة الدفاع، وذلك تحايلًا على القانون الألماني الذي يحرم تصدير الأسلحة إلى مناطق النزاع، وتحايلًا على العرب على اعتبار أن هذه الصفقة مدنية وليست أجهزة، واعتبرها البندستاق مجانية لإسرائيل. (PAAA. 92.19. Band 36, Fiche 243; AdG, 1967, 13221; Neustadt, 1983, 76; Deligdisch, 1974, 134).

ووصفت أنقه دويتشكرون الموقف الألماني المتضامن والداعم لإسرائيل في عدوانها على العرب: "لقد وقف الألمان على نحو مندفع لا نظير له، وعفوي إلى جانب اليهود، لم يسبق له مثيل في زمن ما بعد الحرب، وتصرف الألمان كما لو أنها كانت حربهم" (Deutschkron, 1991, 337). وأظهرت الحكومة الألمانية مهارة فائقة في النفاق عندما أعلن وزير الخارجية براندت عن "عدم تدخل ألمانيا الاتحادية، ويعني ذلك الحيادية بمفهوم القانون الدولي بكل ما تعنيه الكلمة" (W. Brandt zitiert nach M. Weingardt, 1997, 66; PAAA, 92.19, Band 36, Fiche 243).

وفي جلسة البندستاق (البرلمان) بتاريخ 1967/6/7م، أكد المستشار جورج كيسنجر على موقف ألمانيا المحايد في الحرب، وطالب الدول العظمى بالتدخل لوقف الحرب، واللجوء إلى هيئة الأمم المتحدة لحل النزاع سلميًا: "إن الحكومة الألمانية اتخذت موقف الحياد حتى لا تصعد الصراع، وحتى تحافظ على القاعدة الأساسية لدورها في تحقيق السلام والتطور الإيجابي في الشرق الأوسط، ورغم استمرار الصراع فإن الحكومة سوف تحاول التواصل مع الدول في منطقة الصراع، وهذا ينطبق أيضًا على المجالات الاقتصادية والتجارية، وسوف تبقى وفية لمبدأ عدم التدخل، وعدم إرسال الأسلحة إلى الدول المتحاربة" (PAAA. 92.19, Band 36. Fiche 298; K.G.Kiesinger, 1967, 315; AdG, 1967, 13236).

لقد عبر المستشار الألماني عن هذا الموقف الإنساني والمحب للسلام في اليوم الثالث من الحرب، وكان على علم تام وبالتفصيل عما جرى خلال الأيام الثلاثة من اندلاع الحرب، وكان مطمئنًا على انتصار إسرائيل منذ اليوم الأول، ومما زاد من الطمأنينة لديه، ولأغلب الدول الأوروبية الكبرى، ما أرسلته إلى إسرائيل من شحنات كل أنواع الأسلحة البرية والجوية والحربية، وأحدث نماذج الذخيرة، والقذائف، والصواريخ. ولم يعد الدعم العسكري والاقتصادي الألماني لإسرائيل أمرًا خفيًا؛ لأن الدعم كان يتم أحيانًا علنًا، وأحيانًا في الخفاء، وبطرق ملتوية، مثل شراء الأسلحة الأمريكية حسب المواصفات الإسرائيلية، وتشحن مباشرة أو عبر بلد ثالث، ومن ثم إلى إسرائيل (Mohr, 2003, 108; Aufzeichnung, 1965). وبنفس السياق تضمنت وثيقة وزارة الخارجية الألمانية قائمة بالأسلحة وقيمتها المالية في مذكرة وكيل الوزارة كارل كارستنس Karl Carstens بتاريخ 1965/1/4م، بسرية تامة حول شحن الأسلحة لإسرائيل في أرشيف وزارة الخارجية.

"Aufzeichnung des Staatessekretaers Carstens betreffs Waffenlieferungen an Israel. (AAPD, 1965, Dokument Nr, 2).

ومن خلال هذه الأساليب السرية والملتوية، كانت مثل هذه الصفقات تضرب عصفورين بحجر واحد، تقدم خدمة جليلة واستراتيجية لإسرائيل، وبنفس الوقت تدعم شركات الصناعات العسكرية من كل الأصناف، حسب ما تطلبه إسرائيل، حتى تبقى القوة الوحيدة المسيطرة على منطقة الوطن العربي. ومما يدلل على تهور المؤسسات الرسمية الألمانية ضد العرب على نحو عام، والاصطفاف إلى جانب دولة العدوان مثل الشجب، الذي أعلنه البندستاق الألماني بكل وضوح، "الاعتداءات العربية على إسرائيل في الحرب"، وحاول بنفس الوقت التظاهر بالموقف الحيادي. لقد مثل موقف أغلب نواب الشعب الألماني مهزلة عندما اعتبروا أن العرب شنوا العدوان على إسرائيل، ورغم مناقشاتهم الداخلية حول إرسال كمامات الغاز لإسرائيل، التي تم شحنها على أساس أنها أجهزة مدنية، ومن خلال ميناء امستردام في هولندا إلى إسرائيل.

ومثل هذا الموقف من البرلمان يظهر تعطش المؤسسة الألمانية لتقمص الشخصية المتعاطفة مع المعتدي ضد الضحية الضعيف، رغم معرفتهم بما نشرته الصحف الألمانية مثل: دي فيلت Die Welt بتاريخ 1967/6/13م بأن إسرائيل حسمت المعركة في أول 4 ساعات من شنها الحرب. (Verhandlungen des Deutschen Bundestages V. Wahlperiode, III. Stenographische Berichte 7. 6. 1967. DBT, 5304; M. Kloke, 1990, 66).

وبنفس السياق أصدر بعض النواب البرلمانيين الألمان نداءً تحت عنوان "ساعدوا إسرائيل Hilft Israel"، وتحت شعار "الدم الآري سال إلى اليهود Arisches Blut floss fuer die Juden"، بعد أن تجمع في ولاية هامبورج ما يقارب أكثر من ألف مواطن ألماني للتبرع بالدم. واشترى اتحاد النقابات الألماني Der Deutsche Gewerkschaftsbund السندات المالية الإسرائيلية دعمًا للحكومة الإسرائيلية بمبلغ 3 مليون مارك، وتبرعت حكومة ولاية برلين بمبلغ 100 ألف مارك لشراء الأدوية وإرسالها إلى إسرائيل (Der Spiegel, Nr 25, 12/6/1967).

وأمّنت الحكومة الألمانية إسرائيل بالإمدادات النفطية، بحكم علاقاتها النفطية مع الدول المصدرة للنفط، مثل: شاه إيران. وأعرب الأديب الألماني المشهور على أساس أنه يساري من الحزب الاشتراكي الديمقراطي SPD قونتر قراس Guenter Grass كنموذج عن استعداده للعمل داخل إسرائيل؛ تعويضًا عن الإسرائيليين الذين تركوا عملهم للالتحاق بالجهة العسكرية. وطالب قراس النساء الألمانيات بغزل جرابات القدمين للعسكر الإسرائيليين (Der Spiegel, Nr 25, 12/6/1967). وبناءً على ما سبق ذكره تشكلت قناعة لدى القيادة السياسية الألمانية، والأحزاب السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومؤسسات المجتمع المدني، تقوم على حق إسرائيل في البقاء والعيش والتطور والتسلح مهما كان نوعه، ومهما شكل ذلك من إجحاف وظلم للشعب الفلسطيني وللعرب على نحو عام، كما عبّر عنها أستاذ العلوم السياسيةفي جامعة برلين الحرة فريدمان بوتنر Friedmann Buettner (Buettner, Huenseler, 1981, 125).

والمتتبع للموقف الألماني الرسمي السياسي والعسكري، والاقتصادي، يلاحظ معرفة تلك المؤسسات الألمانية على ما كان يدور من تخطيط، وتصميم الحومة الإسرائيلية على توجيه ضربة عسكرية شديدة التأثير، وسريعة التنفيذ. وقد رصدت نفس الأجهزة النشاطات الإسرائيلية الدبلوماسية، واطلاع الرئيس الأمريكي لندون جونسون على مخططات الحكومة الإسرائيلية في توجيه الضربة الخاطفة، وبهذا السياق نورد تصريحات مهمة لبعض المسؤولين الإسرائيليين قبل شن العدوان على مصر وسوريا والأردن بتاريخ 1967/6/5م، ولم يكن بمقدور الحكومة الألمانية اتخاذ أي خطوة أو موقف يخرج على القرار الأمريكي والبريطاني الداعم لإسرائيل، ولذلك اتخذت الموقف الذي ذكر.

تصريح ممثل إسرائيل في هيئة الأمم المتحدة مايكل كومي Michael Comay بتاريخ 1966/11/8م، من خلال رده على الاتهامات العربية التي أشارت إلى مخططات إسرائيل التوسعية في الأراضي العربية، ونفى وعلى نحو قاطع أن حكومته لا تطمع في أراضي جيرانها، وأنها لن تجبر على تسليم أراضيها لأي من جيرانها، لا سيما أن الجميع أعضاء في هيئة الأمم، وتحترم استقلال الدول ووحدة أراضيها، وتلتزم الحكومة الإسرائيلية تجاه المائة والعشرين دولة أعضاء الأمم المتحدة.

وكذلك تصريح رئيس وزراء إسرائيل آنذاك ليفي إشكول داخل الكنيست الإسرائيلي بأنه: "أخبر الدول العربية بأن ليس لإسرائيل مخططات عدوانية"، "told Arab countries that Israel has no aggressive designs..." (The Washington Post, 23/5/1967).

وظهر التناغم المنظم من خلال تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه دايان لراديو إسرائيل بتاريخ 1967/6/5م، عندما نفى أهدافهم في غزو البلاد العربية: "We have no invasion aims. Our only target is to foil the Arab armies, aim of invading our country" (Radio Israel on 5/6/1967; Hadawi, 1979, 227).

وفي يوم الهجوم الإسرائيلي على مصر والأردن وسوريا بتاريخ 1967/6/5م، أرسلت الحكومة الإسرائيلية موفدها جدعون رفائيل Gideon Rafael حيث قرأ في مجلس الأمن الموقف الرسمي الإسرائيلي: "ليس هدفنا الغزو والاحتلال، بل وضع حد لمحاولة العرب نهب بلادنا وفك الحصار"، " We have no aims of conquest. Our sole objective are to put an end to the Arab attempt to plunder our Land, and to suppres the blockade" (Hadawi, 1979, 229).

وكانت الدوائر الألمانية على اطلاع بما تطلبه الحكومة الإسرائيلية من أسلحة وتجهيزات، ومعدات لحرب شاملة، من خلال ملحقيتها العسكرية في السفارة الألمانية في تل أبيب. وقد أشار قائد سلاح الجو الإسرائيلي الجنرال موردخاي هود General ordachai Hod إلى أن خطة الهجوم ظل يجري إعدادها طوال الستة عشر عامًا السابقة. "إن ستة عشر عامًا من التخطيط قد تم استثمارها في هذه الدقائق الثمانين الأولى، لقد عشنا مع الخطة، ونمنا مع الخطة، وأكلنا الخطة، وكان دأبنا إيصالها إلى الكمال"؛ أي لحظة انطلاق سلاح الجو بأولى غاراته على مطارات ومحطات الرادار المصرية بتاريخ 1967/6/5م (Randolf and Winston Churchill, in the time, London, 16/7/1967, p 7; Haawi, 1979, 229).

وفي نفس يوم الهجوم، أعلن ليفي إشكول: "لا نطالب بشيء سوى العيش بهدوء في أرضنا الحالية"، " We do not demand anything except to live in tranquility in our present territory" (Israeli Radio Broadcast on 5/6/1967)، وعند الوقوف على تحليل هذا التصريح، نجد أنه كان يقصد بأرضه أي الأرض التي سيطر عليها الجيش الإسرائيلي (سيناء، الضفة الغربية، الجولان). وبعد الحرب أفصحت التصريحات للمسؤولين الإسرائيليين عن أطماعها التوسعية، وضم القدس وأراضي قرى القدس إلى دولة إسرائيل، واعتبر بعضهم مثل: ليفي إشكول أن إسرائيل بدون القدس هي إسرائيل بدون رأس (Der Spiegel, 10/7/1967)، وأما وزير الخارجية فقد أفصح عن نوايا إسرائيل بالاحتفاظ، وستتمسك بأراض استولت عليها من العرب، حتى تتوصل إلى تسوية سلمية مرضية.

وفي سياق تصريحات وزير الخارجية ابا ايبان بعد الحرب، أفصح عن أطماع إسرائيل في الأرض التي احتلتها خلال مقابلة مع التلفزيون الألماني بتاريخ 1967/7/5: "لن ترجع إسرائيل وتحت أي ظرف إلى خطوط هدنة 1949"، وتابع "أحيانًا لا تستطيع كسب السلام والأمن بدون كسب الأرض"، وأضاف بنفس الهدف المعلن للتمسك باحتلال الأراضي العربية "لو صوتت الجمعية العامة بأغلبية 121 إلى 1 لصالح رجوع إسرائيل إلى خطوط الهدنة لرفضت إسرائيل الانصياع إلى ذلك القرار، أما هذه المرة فستكون ثمة خريطة جديدة لإسرائيل، وليست إسرائيل بحاجة إلى الاعتراف بها فإسرائيل موجودة"، مقابلة صحفية في (Deutsches Fernsehen, Interview, 5/7/1967).

وصرح بنفس الاتجاه الذي يعترف بعد الحرب بالأطماع الإسرائيلية علانية، وأمام كل العالم والتلفزة الألمانية، ومجلة Der Spiegel الألمانية، والجرائد الإنكليزية والأمريكية وغيرها، وزير الدفاع موشيه ديان: " The Gaza Strip is Israel's, and steps will be taken to make it part of this country. Israel must not return to it 1948 borders. We need to consider the reality of 1967 and the map of 1967. We need not only permanent borders, but borders that wil ensure peace. There are about a million Arabs whom we don't want, I should say as citizens of Israel, in the Jordanian part. We certainly don't want Egypt to go back to the Gaza Strip. This is thw same story like Sinai... Idont think that we should in any way give back the Gaza Strip to Egypt or the western part of Jordan to King Hussein (M. Dayan, in Hadawi,

1979, 229". ورغم كل هذا الإفصاح عن الأهداف الإسرائيلية الواقعية، لم يتخذ العرب أي موقف موحد سياسيًا واقعيًا حتى يدفع بالدول المهمة والمؤيدة للسلام لدعم أي مشروع سلمي عربي. وفرضت سياسة الاحتلال أمرًا واقعيًا على مدى الفترة الزمنية من 1967 حتى 1969م، ضم القدس وما حولها من القرى إلى دولة إسرائيل بنجاح.

ويلخص تقرير السفارة الألمانية من تل أبيب بتاريخ 1967/7/12م الدور الإيجابي الذي أجرته الصحافة الألمانية لصالح إسرائيل، الذي خلق موجة تعاطف مع إسرائيل تمثلت في جمع التبرعات مثل: بلدية برلين 100 ألف مارك، تم تسليمها إلى السفير الإسرائيلي، وكذلك الاتحادات النقابية واتحاد الروابط الطلابية Deutsche Studentenverband. (Politisches Archiv des Auswaertigen Amtes, PAAA. 91.19, Band 36, Fiche, 00296).

وعبر رئيس وزراء إسرائيل ليفي أشكول عن سعادته لهذا الموقف الألماني: "لم تكن العلاقات الألمانية الإسرائيلية بهذا المستوى الجيد كما هي عليه في هذه الأسابيع"،"...Die Beziehungen zwischen der Bundesrepublik und Israel waren noch nie so gut" (Eschkol, Levi, Zittiert nach Deutschkron, 1991, 340).

تطور العلاقات الثنائية بعد انتصار إسرائيل في عدوان حزيران 1967

قبل نهاية عام 1967م، الذي يعدُّ عامًا تاريخيًا لإسرائيل، زار المستشار الألماني المستقيل لودفيق ايرهارد Ludwig Erhard في تشرين ثاني إسرائيل؛ لاستلام الجائزة التكريمية من معهد وايزمان Weizmann Institut، الأمر الذي أثار اهتمامًا إيجابيًا داخل الوسط الإسرائيلي على ما قدمه من خدمات جليلة، واستراتيجية أمنية وعسكرية، ودعم مالي خلال فترة حكمه 1963-1966م لإسرائيل، وساهم في تحسين مستوى العلاقات على نحو غير اعتيادي وإيجابيًا، على مستوى تعميق وتوسيع العلاقات بين ألمانيا وإسرائيل (Vogel, 1988, 555).

كانت هذه المساعدات -ورغم حجمها المالي الهائل- على حساب دافع الضرائب من كل الطبقات والشرائح الاجتماعية، الذي لم يتأثر سلبًا بسبب الرخاء الاقتصادي، الذي وفرته حكومة ايرهارد طبقًا لسياسة "الدولة الاجتماعية" Sozialstaat، التي طبقها ايرهارد (Archiv der Gegenwart, 1967, 13236).

أما الموقف الرسمي المعلن عنه دائمًا، ولم توفر الحكومات الألمانية أي جهد في استمرارية التعبير والإعلان عن موقف ألمانيا المحايد، الذي يصر على مبدأ عدم التدخل في الصراع العربي الإسرائيلي، كما جاء على لسان المستشار كورت كيسنجر 1966-1969م؛ من أجل المحافظة على المصالح الاقتصادية الحيوية لألمانيا في المنطقة العربية (Archiv der Gegenwart, 1967, 13236). وتفننت الحكومات الألمانية المتعاقبة خلال فترة الدراسة، وبقصد في عملية منظمة لإخفاء الآثار المدمرة على العرب أمام الرأي العام الألماني، وكذلك المعاناة التي سببها العدوان الإسرائيلي، وتدفق موجات الهجرة والتشرد التي وقعت على الشعب الأردني بالدرجة الأساس، علمًا بأنها ثمنت دور الأردن الصديق للغرب ولألمانيا، وأعاد علاقته في شباط من نفس العام في ألمانيا. وكذلك معاناة الشعب السوري والمصري اقتصاديًا واجتماعيًا، وذلك لأن الشعب الألماني مرّ بتجارب المرارة والدمار، والتشرد، والهجرة، والألم بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد الحرب العالمية الثانية، مما سوف يترتب عليها ولادة الشعور الإنساني، والإحساس المتعاطف مع الشعب الفلسطيني والعرب، كما أشارت لها برقية السفارة الألمانية من تل أبيب بتاريخ 1967/8/31م (PAAA. 92.19. Band 36, Fiche 296).

وفي إسرائيل طرأت تغيرات وأحداث أساسية لها أثرها في تنمية وتطوير العلاقات مع ألمانيا، لقد نجحت عملية توحيد الأحزاب الاشتراكية الثلاثة (المباي Mapai، أخدوت حافودا Achdut Haavoda، رافي Rafi) بتاريخ 1968/1/21م بعد محادثات استمرت ستة أشهر في حزب واحد، تحت اسم (حزب العمل الإسرائيلي Israelische ArbeitsPartei)، الأمر الذي عزز التعاون الحزبي، والنشاط السياسي الخارجي، مثل: نشاط الاشتراكية الدولية من أجل إشراك إسرائيل فيها، والتنسيق مع الأحزاب الاشتراكية في أوروبا الغربية، وحقق انجازات سياسية كبيرة لإسرائيل. وأعاد الكنيست انتخاب رئيس الدولة سلمان شنيور شازار Zalman Schnoer Shasar لدورة ثانية مدتها 5 سنوات (Kloke, 1990, 49).

بعد ثلاث سنوات على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، انتقل السفير الألماني، ووافقت الحكومة الإسرائيلية على قبول السفير الألماني الجديد كارل هيرمان كنوكه Karl Herma Knoke (AdG. 1968, 14081; Feldmann, 1984, 165).

أما على المستوى الألماني فقد أحدث عدوان إسرائيل عام 1967م على الفلسطينيين والعرب، من موجات التشرد والنزوح إلى الأراضي الأردنية، وظهور مخيمات النازحين على الأراضي الأردنية. وما أفرزه من نتائج وخيمة على السلام العالمي، وانكشافًا للحقيقة أمام الأحزاب السياسية، والمنظمات الجماهيرية بعد أن اتضح لها القوة الضاربة والحقيقية لإسرائيل، والإعلان عن الدعم المالي والعسكري والاستخباراتي الهائل من قبل دول حلف شمال الأطلسي، لم تعد صورة دولة إسرائيل الدولة المستضعفة، والمهددة من جيرانها العرب في مجالات أمنها الداخلي، واستمرارية وجودها كما كانت تصورها الأجهزة الرسمية والإعلامية. وشاهد الألمان من خلال نقل أخبار انتصارات إسرائيل، وصور التعاطف الإعلامي اللامحدود معها، تبين أن إسرائيل تمتلك القوة العسكرية المدمرة، والمهددة لأمن الفلسطينيين العزل، واللاجئين، ومئات الآلاف من النازحين في الأردن، وسوريا، ومصر، والسلام العالمي وليس العكس.

اطلع الرأي العام على الدور الألماني، والمساعدات العسكرية التي وفرت لإسرائيل المقدرة في تحضير الضربة العسكرية الخاطفة، وشن العدوان على

العرب. وبنفس السياق قادت الحركة الطلابية والنقابات اليسارية، والأحزاب اليسارية حملة نشاطات سياسية وثقافية وإعلامية معارضة للحرب الأمريكية في فيتنام، وتصاعدها في الدمار وحرب الغازات السامة، وامتدت هذه المعارضة الألمانية إلى تغيير الصورة على الساحة الألمانية، وأصبحت نفس القوى اليسارية المؤيدة لفيتنام تحمل الراية الفلسطينية. واعتبرت صحوة ضمير لدى الحركات الطلابية والحركات اليسارية الشبابية، وبدأت تطالب بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، الذي أصبح يرزح تحت الاحتلال الإسرائيلي، المدعوم من الحكومة الألمانية، ودول حلف شمال الأطلسي. ومنذ 1968م بدأ التحول يظهر على موقف القوى اليسارية الألمانية، من معسكر التأييد لإسرائيل إلى المعارض لسياستها العدوانية والاحتلالية، والمناهض للصهيونية وليس لليهود، والمعارض للسياسة الألمانية وتبعيتها لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الدراسة.

بدأت هذه القوى تنشط في فضح الدعم الرسمي العسكري والاقتصادي، والإعلامي الألماني لصالح إسرائيل، كما ورد في تقرير السفارة الألمانية في تل أبيب، بتاريخ 1968/7/12م (PAAA. 92.19, Band 36, Fiche, 00296; Kloke, 1990, 67)، وصعدت الحركات اليسارية نضالها الأممي المؤيد لحركة التحرير الفيتنامية، وضد الحرب الأمريكية المتوغلة فيها، وضد نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا المتحالف مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وضد سياسة الاحتلال الإسرائيلية، وطالبت علاوة على ذلك بدعم وتأييد لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، الذي يرزح تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ 1967م.

وأشار تقرير السفارة الألمانية في تل أبيب إلى الحشد اليساري المناهض للسياسة الإسرائيلية، وضمن هذا النشاط اليساري الجديد، جاء احتجاج الحركة الطلابية الألمانية ضد حضور السفير الإسرائيلي إلى جامعة ميونخ Universitaet Muenchen؛ لإلقاء كلمة في التجمع الطلابي، وشبهوا حضوره إليهم: "وكأن أدولف هتلر جاء من السماء إليهم حتى يتحدث إليهم عن معسكرات الاعتقال" dass Adolf Hitler vom Himmel zu uns..." heruntergekommen ist, um mit uns ueber Konzentrations lager zu diskutierem" (PAAA, 92.19. B 36, Fiche, 00296; Kloke, 1990, 76; Deutschkron, 1991, 344).

وفي جامعة فرانكفورت اضطر السفير الإسرائيلي إلى قطع كلمته، ومغادرة أكبر قاعة في الجامعة احتشد فيها 1500 طالبًا وطالبة بتاريخ 1969/6/9م، وفتحوا المجال أمام اتحاد طلاب فلسطين للحديث عن حق تقرير المصير لشعبهم، وردد الحضور شعار "النازي كيسنجر وابن ناتان عصابة مع دايان Nazi Kiesinger und Ben Nathan eine Clique mit Dajan" (PAAA, 92.19, B36, Fiche, 00296; Kloke, 1990, 78). وعبّر السفير الإسرائيلي عن هذا التحول الخطير "بأنه حدث تاريخي عندما ألغي الحوار في هذا المساء، وهذا كان في ألمانيا كآخر مرة قبل 34 عامًا"؛ أي في العهد النازي عام 1935م عندما كانت القوانين العنصرية تحكم ألمانيا.

"Es wuerde ein geschichtliches Ereignis sein, wenn Sie diese Diskussion heute abend unmoeglich Machen wuerden. Dies naemlich ist in Deutschland das Letztmal vor 34 Jahren geschehen" (Ben Nathan, 1990, 78; Frankfurter Rundschau, v 11/6/1969; Sueddeutsche Zeitung, v 11/6/1969).

وتكرر المشهد في عدة جامعات ألمانية، حتى وصل العدد إلى 19 جامعة، وشكل نموذج جامعة هامبورغ Hamburg في شمال ألمانيا حالة حشد طلابي كبير، فاق العدد الألفين من الطلاب والطالبات، وأعضاء الهيئة التدريسية، في أكبر قاعة أودي ماكس Audimax بتاريخ 1969/6/12م. وخلال إلقاء السفير الإسرائيلي كلمته قاطعه الحضور وأرغموه على الخروج من الباب الخلفي. (Sueddeutsche Zeitung, 13/6/1969; Kloke, 1990, 79). ورفعت أعلام فلسطين في القاعة، ونادت بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

لم تتوقع الأوساط الإسرائيلية هذا المستوى من النقد والاحتجاج، خاصة من قوى اليسار الألماني، الأمر الذي تسبب في خلق حالة من الحيرة في مجابهتها (Weingardt, 1997, 69)، وكانت الأوساط الإسرائيلية واليهودية في ألمانيا تركز على مراقبة تنامي دور الحزب النازي الجديد؛ الحزب القومي الألماني Nationaldemokratische Partei Deutschlands (NPD)، الذي يمثل الفاشية الجديدة، وبالأخص بعد حصوله على نجاح باهر في الانتخابات البرلمانية للحكومات المحلية، مثل: ففي ولاية بادن فورتمبيرق Baden Wuerttemberg، حصل الحزب القومي الديمقراطي الألماني على ما نسبته 9.8% من مجموع أصوات الناخبين عام 1967م، وفي ولاية بريمن Bremen حيث حصل على 8.8% عام 1966م، وفي ولاية بافاريا Bayern حصل على 7.4%، وفي ولاية هسن Hessen 7.9%، وفي ولاية راينلند بفالز Rheinland Pfalz حصل على 7%. وطبقًا للقانون الألماني يحق لأي حزب مسجل للانتخابات دخول برلمان الولاية والبرلمان القومي، إذا حصل على النسبة المحدودة لذلك، وهي 5% فقط النسبة الحاسمة. ويلاحظ أن الحزب القومي دخل في 5 برلمانات في 5 ولايات، وبناءً عليه يمكن أن يحصل على مستوى الدولة الألمانية النسبة الحاسمة، ويدخل لأول مرة البندستاق، وتصبح الحكومة في مأزق على المستوى الأوروبي، وحلف شمال الأطلسي، والسوق الأوروبية المشتركة (Deutschkron, 1991, 343).

ولذلك بدأت الأجهزة الإسرائيلية بالاهتمام ومعالجة هذه الظاهرة، وبهذا السياق نرى أن جريدة معاريف الإسرائيلية عبّرت عن الاشمئزاز الإسرائيلي العام على استجابة بعض الشركات الألمانية لمبدأ المقاطعة العربية، المعمول بها منذ اعتراف ألمانيا الاتحادية بدولة إسرائيل 1965م، وذلك حفاظًا على مصالحها الخاصة (Maariv, zitiert nach Deutschkron 1991, 342).

واعتبرت جريدة معاريف الإسرائيلية "أن الاستجابة للمقاطعة العربية لم يكن لها وقع صعب على الشركات الألمانية، إنهم (المقصود الألمان أصحاب الشركات) يكرهوننا نحن اليهود قبل أن يكرهنا العرب، ولكنهم لا يكرهون أموالنا"، den "dem arabischen Boykott nachzugeben fiele"... (Maariv, nach deutschen Firmen nicht schwer. Sie hassen uns Juden-aber nicht unser Geld-Lange bevor die Araber uns hasten" Deutschkron 1991, 342).

ويدلل هذا التوجه الإعلامي الإسرائيلي على إرسال رسائل للحكومة الألمانية والألمان على نحو عام، إن أجهزة إسرائيل تراقب التحركات التجارية الألمانية العربية، ويمكن لمثل هذه الرسائل أن تترك أثرًا قويًا وفاعلًا باتجاه مراعاة المصالح الإسرائيلية، مع العلم أن الحكومة الألمانية عقدت اتفاقية اقتصادية عام 1966م، بنفس العام الذي انتهت فيه تسديد ألمانيا الاتحادية كافة التزامات اتفاق المصالحة المعقود عام 1952م. والتزمت ألمانيا بناء على هذه الاتفاقية الجديدة تقديم مساعدة مالية سنوية لإسرائيل بقيمة 160 مليون مارك، على أساس القرض الميسر بفائدة 3% ولمدة 25 عامًا، وتجدد بنود هذه الاتفاقية سنويًا بعد اتفاق الطرفين على تخفيض المبلغ إلى 140 مليون مارك. وكان يعادل هذا المبلغ ميزانية الدفاع للسعودية عام 1964م، ويعادل ميزانية الدفاع للأردن وسوريا تقريبًا. .(London institute for strategic studies 1963/1964)

وحدد الجانبان صرف هذه المساعدة على مشروعات إسكانية، وبناء شوارع، وتمديد خطوط الاتصالات، مما سهل للحكومات الإسرائيلية سيولة مالية لتنفيذ أهم المشروعات الاستراتيجية بعد العسكرية، التي بدأت بشراء الأسلحة الحديثة بعد حرب حزيران 1967م، وهي السياسة الاستيطانية في فلسطين والجولان. لقد غطت تلك الاتفاقية المعقودة قبل حرب حزيران 1967م مخططات الاستيطان على حساب الفلسطينيين، والسوريين في الضفة الغربية والجولان، وأتبعتها باتفاقية أخرى بعد الحرب بتاريخ 1968/2/25م، حيث التزمت ألمانيا من خلالها بتحمل نفقات التحويل الإداري لكل العاملين في المؤسسات والمنشآت المتخصصة في تطبيق اتفاق المصالحة، إلى داخل الدوائر الإسرائيلية، الذي شمل موظفين من داخل وخارج إسرائيل. وتحملت الحكومة الألمانية ما نسبته 90% من مجموع التكاليف، ونشرت هذه الاتفاقية في الجريدة الرسمية للحكومة الألمانية (Bundesanzeiger, 1969,94; Weingardf, 1997, 70).

ويوضح الجدول التالي الاعتراف الرسمي الإسرائيلي بقيمة المساعدات التي استلمتها الحكومة الإسرائيلية من 1960-1969م (Schinnar, 99):

الرقم	العام	المبلغ بالمليون مارك
1	1965-1960	560
2	1966	160
3	1967	160
4	1968	140
5	1969	140

اتفاقية تبادل الزيارات الشبابية

يعود تبادل النشاط في ميدان زيارات الشباب الألمان لإسرائيل إلى عام 1960م، إذ كان طابعة تشجيع زيارة الشباب الألمان إلى إسرائيل، علمًا بأنه لم تتوفر آنذاك الرغبة لدى الطرف الإسرائيلي لزيارة ألمانيا الاتحادية. وطبقًا لهذه الاتفاقية الاجتماعية السياسية، النفسية في تأثيرها، فقد نفذت الحكومة الألمانية البرامج للرحلات الشبابية، بحيث بلغت حوالي ألف مجموعة شبابية ألمانية إسرائيل، وضمت حوالي 40000 شاب وشابة، وبالمقابل زارت مجموعات إسرائيلية قليلة جدًا ألمانيا، وكان أغلبها من المعلمين. وجرى هذا النشاط من الجانب الإسرائيلي دون أي إجراءات رسمية مسبقة، ومنذ عام 1966م ركزت الحكومة الألمانية على دعم النشاط الشبابي لزيارة إسرائيل من أجل اطلاع الشباب الألمان على بناء الدولة العصرية الصهيونية اليهودية (Weingardt, 1997, 71).

وكان الشباب الألمان يختلطون بالإسرائيليين في المستوطنات، ويشاركون المستوطنين أعمالهم في إطار برامج معينة بالأعمال التطوعية وبدون مقابل. وتركت تلك التجارب انطباعات إيجابية في التأثير على تفكير الشباب، وتعاطفهم غير الموضوعي مع إسرائيل، وكان بالمقابل آلام وأحزان لدى الفلسطينيين.

وفي الفترة 11-1968/11/15م، تباحث الجانب الألماني مع الوفد الإسرائيلي بخصوص مستقبل نشاط تبادل الزيارات الشبابية، وتم تحديد الزيارة لحوالي 120 شاب وشابة ألمان، وتحديد موضوعات اللقاءات والدراسة خلال عام 1969م فقط (Weingardt, 1997, 72). وفي نفس اللقاء تم تأسيس لجنة مشتركة للتخطيط وتنفيذ برامج تبادل الزيارات (Vogel, IV, 1989, 248).

وفي الفترة 8-1969/12/12م عقدت اللجنة المشتركة اجتماعها الأول، وبحثت مسائل التمويل، والموضوعات والبرامج المتعلقة بالتبادل، واهتمت ألمانيا بموضوعات مثل: العمل التطوعي للشباب الألمان في إسرائيل، وتبادل زيارات الفرق الرياضية والثقافية والموسيقية والفنون الشعبية، ومجلات علمية مثل: برامج التنقيب والحفريات الأثرية، بينما اهتم الجانب الإسرائيلي بالدورات التدريبية والتعليمية للإسرائيليين، وبعثات الطلاب، وتعليم اللغة

الألمانية في المعاهد الألمانية، وأظهر الجانب الإسرائيلي تركيزًا واضحًا على اللقاءات الشبابية العالمية؛ حتى يتسنى للشباب الإسرائيلي الاحتكاك والتعارف مع شبيبة العالم من خلال الواجهة الألمانية، لا سيما أن إسرائيل بدأت تعاني من الآثار السلبية التي ترتبت على صورتها العدوانية، وسياستها الاحتلالية للمناطق العربية في عدوان حزيران 1967م (Vogel, III, 1990, 248).

وأتاح هذا التعاون الاجتماعي للشباب الالماني إبراز الصورة الإيجابية للألمان وألمانيا الجديدة، التي تدعم إسرائيل، وتفتح لهم البوابات الاجتماعية للاتصال مع المنظمات الشبابية على مستوى أوروبا وغيرها من الأقطار. وبعد هذه التجربة المفيدة للطرفين، ازداد نشاط تبادل الزيارات على نحو ملحوظ، نتيجة الدعم المالي السخي من الحكومة الألمانية. لقد دعمت الحكومة الألمانية في عام 1969م هذا النشاط بمبلغ مليون ومائة ألف مارك، وارتفع سنويًا ليصل بعد عامين إلى ثلاثة ملايين ومائة ألف مارك. وازداد عدد المشاركين من 4400 شخص عام 1969م، ليرتفع في العام التالي إلى 5700 شخص، وفي عام 1971م وصل إلى 6800 شخص، ولم تتعد مشاركة الإسرائيليين مانسبته 40% من مجموع المشاركين المذكور (Vogel, III,1990, 265-272).

وبنفس السياق، وبناءً على نجاحات التجارب المذكورة، ارتأت الحكومة الألمانية توقيع اتفاقية التعاون الاجتماعي الشبابي خلال الأسبوع الألماني الثقافي المقرر منذ وقت في إسرائيل، وتم مقاطعة الأسبوع إعلاميًا وشعبيًا، وانسحب السياسيون الإسرائيليون من المشاركة في حفل الافتتاح، متذرعين أن موعد الافتتاح المحدد مسبقًا في يوم 1971/11/9م، الذي يصادف ذكرى يوم الاضطهاد النازي 1938/11/9م ضد المنشآت والمتاجر والمؤسسات الثقافية اليهودية في ألمانيا النازية، المعروف بالليلة الكريستالية Kristal Nacht. وتجرأت الأوساط الألمانية على نقد مثل هذا التصرف من الجانب الإسرائيلي، منطلقة من الهدف الأساسي للأسبوع الثقافي القائم على خلق التقارب بهدف تعميق العلاقات الاجتماعية، والتفاهم بين الأجيال الشبابية من البلدين، وليس خلق حالة التشنج في العلاقات (Neustadt, 1983, 176; Deutschkron, 1991, 349).

وبعد وفاة ليفي أشكول كرئيس للحكومة الإسرائيلية بتاريخ 1969/3/17م، شكلت قولدا مائير كأول امرأة إسرائيلية الحكومة، وكانت معروفة بعدائها للألمان، ورفضت على نحو قطعي أن تطأ الأرض الألمانية، حتى في حالة هبوط الطائرة عبر مطارات ألمانيا، إذ كانت تصر على البقاء في الطائرة، ولم تغادرها مهما طالت المدة حتى لا تطأ الأرض الألمانية (Archiv d G, 1969, 14550; Weingardt, 1997, 72).

ويظهر من هذا السلوك الحقد الدفين، والعداء المتحجر ضد الجيل الجديد من الألمان، وحتى بعد مرور عشرين عامًا على تأسيس ألمانيا الاتحادية، ويقف وراء مثل هذا السلوك غير المبرر على سلوك جيل مضى، فماذا يفعل الفلسطينيون الذين مازالوا يلعقون جراحهم، وهدم منازلهم، وحرق مزارعهم؟

وفي سياق التطور السياسي الداخلي على الجانب الألماني، فإن الساحة السياسي شهدت إجراء الانتخابات البرلمانية للبرلمان السادس في 1969/9/28م، وبلغت نسبة المشاركة 87%، وتوازعت الأحزاب السياسية المقاعد البرلمانية كما يلي: (Borowsky, 1983, 178)

الحزب الديمقراطي المسيحي (CDU) 46.1%، 242 مقعدًا.

الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) 42.7%، 224 مقعدًا.

الحزب الليبرالي الديمقراطي (FDP) 5.8%، 30 مقعدًا.

الحزب القومي الديمقراطي (NPD) 4.3%.

أحزاب أخرى 1.1%.

وبناءً على تحالف الحزب الاشتراكي الديمقراطي مع الحزب الليبرالي الديمقراطي، شكل المستشار فيلي براندت Willy Brandt من الحزب الاشتراكي، وفالتر شيل Walter Scheel زعيم الحزب الليبرالي الحكومة، وتقلد منصب وزير الخارجية بتاريخ 1969/10/21م .(Borowsky, 1983, 191; Archiv d. G. 1969, 14944; Lehmann, 2000, 213)

وشكلت سياسة الحكومة الجديدة التي عرفت بحكومة الائتلاف الاشتراكي الليبرالي منعطفًا أنهى حكم الاتجاه اليميني المحافظ للفترة من 1949-1969. فعلى مستوى السياسة الداخلية، كان مألوفًا للرأي العام الألماني موقف الحزب الاشتراكي الديمقراطي الداعم لإسرائيل، والمؤيد لليهود، وتجلى ذلك من خلال مواقفه تجاه اتفاق المصالحة، وكذلك تجاه صفقات الأسلحة الألمانية لإسرائيل، والموقف المؤيد لعدم تعديل قانون التقادم الزمني المتعلق بالعفو عن عناصر النظام النازي. وسجلت المرحلة الماضية تعاونًا وثيقًا بين الحزبين الحاكمين؛ حزب العمل الإسرائيلي، والحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة فيلي براندت منذ خمسينيات القرن الماضي (Yeshayahu, 1997, Dok. Nr. 13, 152; Dok, Nr, 14, 154; Dok, Nr, 136, 423;Nr, 162, 481; Dok, Nr, 167, 490; Dok, Nr, 168, 491; Kloke, 1990, 66).

كانت عناصر الحزب الاشتراكي الديمقراطي متحررة من عقدة الذنب، كما هي عند الأحزاب الأخرى، التي ساهمت من قريب، أو من داخل الحزب النازي، أو خدمة النظام في الوقت الذي كانت عناصر وقيادات الحزب الاشتراكي تعاني من الأمرين، من ظلم، وملاحقة، وتشريد، وسجن الذي مورس ضدها، وحتى المستشار فيلي براندت عانى من التشرد والخوف من الملاحقة، حتى اضطر لتغيير اسمه عندما كان لاجئًا في النرويج، وبناءً على ذلك، لم يعترف الحزب باستمرار الذنب الألماني تجاه إسرائيل، ودارت شكوك الجانب الإسرائيلي حول شخصية وزير الخارجية فالتر شيل؛ بسبب تصريحاته

الموضوعية بخصوص القضية الفلسطينية، بمجرد ذكر الضرر الذي لحق بالعرب، الأمر الذي استدعى الأوساط الإسرائيلية بالاهتمام ومراقبة كل كلمة وخطوة للحكومة الألمانية الجديدة (Archiv d G, 1969, 15002; Weingardt, 13). ومما أثار انزعاج الحكومة الإسرائيلية أن البيان الوزاري Regierungserklaerung لم يذكر لا من قريب ولا من بعيد إسرائيل أو اليهود (Aussenpolitik der BRD, Dokumente, 1995, 329; Archiv dG, 1969, 15000).

والتزمت الحكومات الألمانية بعد حكومة ادیناور؛ الزعيم الألماني المؤسس لجمهورية ألمانيا الاتحادية، الذي حقق اتفاقية المصالحة والتعويضات مع إسرائيل، وممثل المؤتمر اليهودي العالمي ناحوم قولدمان عام 1952م، واستمرت عملية تنفيذ برامج التعويضات إلى مراحل متأخرة (Hadawi, 1979, 302). من خلال سن التشريعات الضرورية لاستمرارية ضمان دفع التعويضات، مثل: "قانون التعويض الاتحادي النهائي" في 1965/9/14م ليشمل عددًا أكبر من المتضررين، الذين استحقوا التعويض، وأدخل هذا القانون تحسينات وتسهيلات مالية ومجزية

"A Final Federal Compensation Law was enacted on 14 September 1965, to increase the number of Persons eligible for compensation and to improve the assistance offered" (Hadawi, 1979, 304).

ويمكن الإشارة هنا إلى مجموع ما دفعته الحكومات الالمانية منذ عهد ادیناور إلى براندت 1969م كتعويض عن الضحايا، والممتلكات والاتفاقيات مع إسرائيل، واتفاقيات مع دول أخرى أوروبية، والتقاعد ما مجموعه: 56.991 مليار مارك ألماني، ما يعادل بسعر صرف الدولار آنذاك 14.25 مليار دولار (Hadawi, 1979, 306).

وبنفس السياق، عبر رئيس الوزراء الإسرائيلي ليفي اشكول على هذه الدفعات التي تم استلامها حتى آذار 1966م من الأفراد الإسرائيليين وحكومتهم 3450 مليون مارك (862 مليون دولار) بما يلي: "بالنسبة لنا ليس هذا استرضاء، بل هو إعادة ثمن جزء ضئيل من الممتلكات التي نهبت من يهود أوروبا خلال العهد النازي" (Eshkol, in: The German Tribune, 24, 9, 1966, 1-2).

نتائج البحث

تعدُّ عملية الاعتراف السياسي من ألمانيا الاتحادية وإسرائيل، وما ترتب عليها من تبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء في 1965/5/12م نقلة نوعية في تطور العلاقات السياسية، تلك التي فتحت الأبواب على مصراعيها أمام شحنات الأسلحة المتطورة، واشتملت على كل الأصناف التي طلبتها إسرائيل، وعلى علم ودراية حلفاء ألمانيا الاتحادية، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت تقدم كل صفقات الأسلحة ويخصم ثمنها من مبالغ التعويضات المالية المقررة قانونيًا من قبل الحكومات الألمانية الاتحادية، من حكومة كونراد ادیناور، مرورًا بحكومة لودفيق ايرهارد، إلى حكومة التحالف الكبير جورج كيسنجر 1966-1969م، بين الحزب الديمقراطي المسيحي CDU، وحزب الاجتماعي المسيحي من جانب، والحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة فيلي براندت.

وبناءً على هذه التجربة تمكن الأخير من بناء تحالف مع الحزب الليبرالي الديمقراطي FDP بزعامة فالتر شيل في الربع الأخير من عام 1969م، ليشق طريق سياسة التعايش السلمي مع دول المعسكر الاشتراكي، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، وبولندا، وألمانيا الديمقراطية. وفي مجال العلاقات الثنائية، استمرت ألمانيا الاتحادية بدفع أقساط مالية لإسرائيل من التعويضات المقررة قانونيًا، التي بلغت حتى نهاية فترة الدراسة مبلغ 56.991 مليار مارك؛ أي ما يعادل بالدولار الأمريكي 213.250.000 حسب تسعيرة صرف المارك آنذاك.

وخلال فترة الدراسة أثرت المقاطعة العربية لجمهورية ألمانيا الاتحادية في مسار العلاقات الألمانية مع إسرائيل إيجابيًا، لقد جاءت المقاطعة كردة فعل سريعة وغير مدروسة، وتوقيتها جاء بعد الاعتراف السياسي، وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين ألمانيا وإسرائيل في 1965/5/12م، ولم تلتزم كافة الدول العربية بقرار المقاطعة، الأمر الذي شكل شرخًا في مدى فاعلية القرار العربي، علمًا قرار المصالحة الألمانية الإسرائيلية، والألمانية اليهودية عام 1952م أكثر فائدة لإسرائيل وأعم وأشمل، ومن خلال تنفيذ مقرراته الاقتصادية والمالية، والعسكرية، والعلمية، والتكنولوجية، والتعويضية عبرت عن اعتراف فعلي، وأضر قرار المقاطعة العربية ببعض الدول العربية، مثل: الأردن، الذي كان يحصل على مساعدات اقتصادية من ألمانيا الاتحادية، وانقطعت دون أن يحصل الأردن على تعويض عنها من الدول العربية التي تزعمت قرار المقاطعة.

وسهل قرار المقاطعة أمام إسرائيل أن تتوسع في أي نوع أو كمية المساعدات والمبيعات التي تريدها من ألمانيا، بحيث انتفى موضوع الأخذ بعين الاعتبار ردة الفعل العربية، وبالأخص تجاه الاعتراف بدولة ألمانيا الديمقراطية. وبنفس السياق، استفادت إسرائيل كثيرًا من ألمانيا خلال تحضيرها للعدوان على العرب 1967م وبعدها، إذ قدمت ألمانيا كل أنواع المساعدات العسكرية والإعلامية، والسياسية، وعلى المستوى الرسمي والمجتمع المدني، والإعلام الذي انصب على خدمة إسرائيل دون تحفظ. وأثبتت الدراسة أن ألمانيا اهتمت كثيرًا بتنشيط التفاعل الاجتماعي بين الشباب الألماني والإسرائيلي، على مستوى ألمانيا، وعلى المستوى الدولي وبتغطية مالية ألمانية.

References

Al Shannag, Abdelmajeed, (1995). History of the Establishment of the Federal Republic of Germany. *Dirasat :Human and Social Sciences*, University of Jordan, 22 (6).

Al Shannag, Abdelmajeed, (1996). Foreign Policy of Chanceller Konrad Adenauer 1949-1955. *Dirasat: Human and Social Sciences,*The University of Jordan, 23(2).

Al Shannag, Abdelmajeed, (2004).The German Media Stand Towards the Israel Attack on Palestine in 1967, *Dirasat, Human and Social Sciences*.31(2).

Al Shannag, Abdelmajeed, (2005). Reconcilation Agreement between the German and Israeli Governments on 10/9/1952, *Dirasat, Human and Social Sciences*. vol. 32.

Archiv der Gegenwart, Bonn, (Keesing) 1966.

Aussenpolitik der Bundesrepublik Deutschland Dokumente von 1949 bis 1994, Auswaertiges Amt, Koeln, 1995.

Badstuebner, Rolf, (1981). Geschichte der Deutschen Demokratischen Republik, Deutscher Verlag der Wissenschaften, Berlin.

Borowsky, Peter, (1983).Edition Zeitgeschehen Deutschland 1963-1969, Fackeltraeger Verlag, Hannover.

Buettner, Friedmann und Huenseller, Peter, (1981). Die politischen Beziehungen zwischen der Bundesrepublik Deutschland und den arabischen Staaten. Entwicklung, Stand und Perspektiven. In: Karl Kaiser/ Udo Steinbach: Deutsch-arabische Beziehungen, Muenchen

Buettner, Friedmann und Huenseller, Peter, (1981). Die politischen Beziehungen zwischen der Bundesrepublik Deutschland und den arabischen Staaten, in: K. Kaiser/ Udo Steinbach. (Hrsg) Deutsch arabische Beziehungen, Muenchen.

Bundesanzeiger, 1969, Nr 94.

Bundesgesetzblatt 1953, Bd II, PP 35.

Deligdisch, Jekutiel, (1974). Die Einstellung der Bundesrepublik Deutschland zum Staate Israel. Bonn.

Deuerlein, Ernst, (1991). Deutschland 1963-1970. Hannover, 1973.

Deutschkron, Inge,(n.d.) Israel und die Deutschen, Eweiterte Neuauflage, Koeln.

Diemer, Gebhard/ Kuhrt, Eberhard, Kurze Chronik der Deutschen Frage. Olzog Verlage, 3. Auflage, Muenchen 1991.

Feldmann, Lily Gardener,(1984). The Special Relationship between West Germany and Israel, Boston.

Hadawi, Sami, (1979). Bitter Harvest. Palestine between 1914-1979, New York.

Haftendorn, (1971). Militaer und Ruestungsexporte der Bundesrepublik Deutschland, Duesseldorf.

Jelinek, Yeshayahu A. (2002). Die Gruendung des Staates Israel und das Aufkommen von Reparationsforderungen in Eretz Israel, in: Eder, Angelika/ Gorschenek, Guenter, (Hrsg.) Israel und Deutschland. Voraussetzungen und Anfaenge einer Komplizierten Partnerschaft. Katholische Akademie Hamburg.

Kenneth, (1974). Lewan Die Bundesrepublik und die Palaestinafrage, Koeln.

Kenneth, M. (1970). Lewan, Der Nahostkrieg in der westdeutschen Presse, Koeln,

Kloke, Martin, W. (1990). Israel und die deutsche Linke, Zur Geschichte eines schwierigen Verhaeltnisses. Frankfurta.M,

Lehmann, Hans Georg, (2000). Deutschland Chronik 1945-2000.

Lichtenstein, Heiner/ Romberg Otto R. (Hrsg), (1998). Fuenfzig Jahre Israel, Vision und Wirklichkeit, Bundeszentrale fuer politische Bilung, Bonn,

Mejcher, Helmut, (1998). Sinai 5 Juni 1967 Kriesenherd Naher und Mittlerer Osten, Muenchen,

Mohr, Marcus, (2003). Waffen fuer Israel. Westdeutsche Ruestungshilfe vor dem Sechstagekrieg, Berlin.

Mueller, Helmut M, (2002). Schlaglichter der deutschen Geschichte, bpb, Leibzig, Mannheim.

Neustadt, Amnon, (1983). Die Deutsch israelischen Beziehungen im Schatten der EG-Nahost politik, Frankfurt a/m.

Palmer, Alan, (1972). A Dictionary of Modern History 1789-1945, Penguin Books, Middlesex, England.

Politisches Archiv des Auswaertigen Amtes, Bonn, Bundesrepublik Deutschland 1949-1970.

Politisches, Archiv des Auswaertigen Amtes Bonn/ Berlin (PAAA).

Shinnar, Felix E, Bericht eines Beauftragten, Tuebingen, 1967.

Verhandlungen des Deutschen Bundestages, Bd 62, P. 3540.

Vogel, Rolf (Hrsg), Der Deutsch israelische Dialog Dokumentation eines erregenden Kapitels deutscher Aussenpolitik. Teil I. Politik Bd. 1-3, Muenchen 1987/ 1988, p 133. Bd II. Wirtschaft 1989, Bd. III. Kultur 1989/ 1990.

Weingardt, Markus A, (1997). Deutsch israelische Beziehungen, Konstanz,.

Wolffsohn, Michael/ Bokovoy, Douglas, (1996). Israel Grundwissen Laenderkunde Geschichte Politik Gesellschaft Wirtschaft (1882-1996)5. Auflage, Leske +Budrich, Opladen

Yeshayahu, Jelinek A. (Hrsg) Zwischen Moral und Realpolitik. Deutsch israelische Beziehungen 1945-1965. Eine Dokumemtensammlung. Gerlingen 1997.

Magazines

Der Spiegel.

Deutsches Fernsehen, 5/7/1967.

The German Tribune, 24/9/1966.

Newspaper

Sueddeufsche Zeitung.

Frankfurter Rundschau.

Frankfurter Algemeine.

Washington Post.

The New York Times.